

اعداد وتقديم : نجم الدين السمروردي

مدينة
المكتبة المركزية
لجامعة بغداد

الكتاب الأبيض

التطورات التي سبقت
الاعتداء البريطاني الفاشع
على العراق سنة ١٩٤١

هدية
المكتبة المركزية
لجامعة بغداد

الكتاب الابيض

اعداد وتقديم
نجم الدين السهروردي

نص الوثيقة التاريخية التي اصدرتها

حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١

لشرح التطورات التي سبقت

الاعتداء البريطاني الفاشم على العراق

وموقف ثورة مائيس الوطنية التحررية

من العدوان الاستعماري .

DS
79
.S9

الطبعة الاولى

١٩٦٦

مطابع دار الزمان — بغداد

١٩٦٦

المقدمة

بعض مبادئه

الكتاب الابيض

في الثاني من مايس المنصرم مرت الذكرى الخامسة والعشرون لثورة الجيش والشعب بوجه الاحتلال البريطاني عام ١٩٤١ .. الثورة التي ارسى - بلا جدال - اللبنة الاولى في تلاحم الشعب والجيش تلاحسا عضويا موجها ضد الاستعمار وعملائه المحليين ، وولدت قاعدة نضالية قومية عريضة منحت شعبنا الجبار وامتنا العظيمة زادا لا ينضب من القدرة على المضي في معركة التحرر القومي والتقدم الوطني وبناء الوحدة القومية عبر كفاح دام لا يزال يغذ السير نحو اهدافه الكبرى وسط تحديات استعمارية ورجعية تكاد تبلغ ذروتها في هذه الظروف المحلية والدولية التي تجتازها الامة العربية الان .

لقد كانت حركة مايس .. ثورة متكاملة الابعاد بكل ما يعنيه وبسيله التحليل العلمي الموضوعي للثورة ، فقد انطلقت - في ظاهرها - كرد فعل لمحاولات الاستعماريين فرض ارادتهم على شعبنا ، ولكنها في العمق التاريخي اندلعت بتأثير ضغط عوامل عديدة تراكت بشكل لم

يدع إمكانية مشروعة للمهادنة أو المداراة التي كان يتطلبها الكفاح العالمي المشترك ضد خطر الفاشية المستشري آنذ . بل ان الاستعماريين ذوي الخبرة الفائقة في استثمار امثال هذه المواقف والظروف المعقدة كانوا يدفعون بالحاح واصرار حكومة الدفاع الوطني الى حمل السلاح وشن الحرب ليتسنى لهم بحجة المصلحة المشتركة للشعوب ، احتلال العراق احتلالا شاملا بعد ان رأوا ان نصوص المعاهدة العراقية البريطانية الجائرة لا توفر لهم مثل هذا الغرض ولا سيما ان هناك حكما وطنيا مستندا الى دعم شعبي قوامه الجيش والجماهير كلها ، لا يقبل التفريط بحقوق الشعب المشروعة ويصر على تفسير المعاهدة تفسيراً موضوعياً يشير الى ثقة كاملة بالشعب وبالنفس ، ولا يرى حرجاً في خوض معركة تحررية بصرف النظر عن نتائجها .

ومن ناحية اخرى ، فان غلاة الاستعماريين وفي طليعتهم تشرشل اعترفوا صراحة بأن التدخل البريطاني في العراق عام ١٩٤١ ، كان « محاولة ناجحة وفذة لاجهاض خطر عظيم كان يهدد المصالح الامبراطورية بشر كبير » . وواضح ان المخطط الاستعماري في ١٩٤١ كان يهدف الى ضرب العراق كقاعدة نضالية تسون الثورة العربية على امتداد الرقعة العربية بمستلزمات الكفاح التحرري وخاصة في سوريا وفلسطين . وكان حرص الاستعمار على تحقيق هذا الهدف اشد من حرصه على احتلال العراق لاغراض استراتيجية عسكرية فقط . اذ في الواقع ان حكومة الدفاع الوطني - وهي تعيش وسط ظروف دولية معقدة وعوامل ضغط ثقيلة - لم تمنح الاستعمار اي فرصة لمحاولة اظهار العراق بظهر الناکث للعهد المقتت على نصوص المعاهدة ، بل سمحت للانكليز بما يسمح لهم النص الحقيقي للمعاهدة ولم تسمح لهم بأكثر من هذا ، ويتضح ذلك جلياً من خلال دراسة الكتاب الابيض الذي اصدرته حكومة الدفاع الوطني لاطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة موقف العراق في هذا الشأن ، والذي تقدمه هنا وثيقة تاريخية فذة تدمر

الاستعمار بالافتئات والكذب ، وترد عن ثورة مايس الخالدة كل شرور
واكاذيب تلك الحالات الهستيرية المأجورة التي حاولت بقصد او عن
جهالة ، الاساءة ليس الى موقف حكومة الدفاع الوطني والقادة
الوطنيين وشهداء الثورة الايرار وحسب ، بل الى الحكم الوطني
نفسه ، والى مجموع قوى وقواعد الثورة العربية ايضا .

ان امثال هذه المخططات الاستعمارية برزت بشكل او آخر فيما
بعد في سوريا عام ١٩٤٥ ، وفي العدوان الثلاثي الفاشم على الجمهورية
العربية المتحدة في ١٩٥٦ وفي العدوان المستمر على اليمن الجمهوري ..
وتلوح الان في الافق بوادر تنفيذ مخططات استعمارية عدوانية جديدة
تهدف بطبيعة الحال الى ضرب الاتجاهات القومية التقدمية باعتبارها
أشد القواعد صلابة في مواجهة المؤامرات الاستعمارية وتحديا لخطارها ،
فكل ما في الافق السياسي يشير الى قرب تحرك شامل لقوى الارتجاع
مساندة الاستعمار في محاولة لتوجيه ضربة ثقيلة لها سفة الشمول ..
وتلعب اسرائيل بطبيعة الحال ادوار « الماشة » او « مخلب القط » ذلك
لأنها لم تفرض وتم وتمد بعوامل الحياة من قبل الاستعماريين الا
لتقوم بأمثال هذه الادوار الذليلة التافهة ، تماما كالدور الذي لعبته في
عام ١٩٥٦ عندما كانت هي (البادئة) بالعدوان على الشقيقة الجمهورية
العربية المتحدة .

لقد ضربت ثورة مايس مثلا فذا وجريئا في مواجهة مؤامرات
الاستعمار وخطاره . وهذا هو السبب الحقيقي والمباشر الذي يدفعنا
الان الى نشر « الكتاب الابيض » لتكون التجربة المشرفة التي عايناها
جيشنا الباسل وشعبنا المقدم في عام ١٩٤١ ، اسلوا نسيرا لتوحيد
الصفوف ومواجهة اخطار الاستعمار بجرأة وحزم . فإن التقسيم الحقيقي
العادل لمكانة ثورة مايس في خط الثورة العربية الممتد ، يؤكد لنا بجلاء
ان الايمان الصادق بالهدف يتخطى بلا تردد كل عوامل القهر المضادة
ويرمي بعيدا حساب الربح والخسارة ، مادام الامر يتعلق بمجموع

الوجود القومي . فتوار ميس ماكانوا يتوقعون نصرا حاسما على
الجيش الاستعمارية ، ولكنهم خاضوا معركة الشرف والقداء انطلاقا
من ايمانهم بأنهم يقررون أمرا تاريخيا أساسيا بالنسبة لشرف ومكانة
حركة التحرر القومي والوحدة الشاملة ، فآثروا معركة خاسرة بحساب
عسكري ، ولكنهم ربحوا معركة في حساب الثبات على المبدأ والاقدام
في سبيل القضايا العامة والتضحية في سبيلها ، ومن هنا تتسامى سموها
المكانة المتميزة الخاصة لثورة ميس .. ومن هنا تبدو الاهمية العظمى
لاستيعاب روح وطبيعة المعركة والحقائق التي جددتها الثورة في المدى
القريب او البعيد .

واليوم اذ تفرض علينا كل هذه الاخطار المحدقة بالكيان العربي
ضرورة الاستشارة بتجاربنا الثورية المتقدمة ، وتلي علينا اوضاغا
القومية الخاصة اهمية التزود بمعطيات المعارك الثورية الفاصلة لتجاوز
اسباب التوزع والفرقة ولاحلال التفاهم والاندماج بين قوى التقدم ذات
المصلحة التاريخية في قهر الاستعمار وعوائلته ومخططاتهما ، تبدو الحاجة
ماسة الى نشر وقائع واحداث وحقائق ثورة ميس التي احتواها بكل
تجرد واخلاص « الكتاب الابيض » الذي أعدته وزارة الخارجية في
عهد حكومة الدفاع الوطني ولكن الظروف القاهرة في العهد الملكي
الاستعماري وظروفا اخرى غير مواتية حالت دون نشر هذا الكتاب
الذي يعتبر من اخطر وثائقنا الثورية التاريخية .

لقد قال لي الكيلاني الكبير ذات مرة .. « اتعلم اني اشعر برارة
كبيرة ازاء هذا التكر والعقوق لثورة ميس في ادبياتنا وفي تقييس
امجادنا الثورية ؟! »

وسكت عندها .. وفاضت نفسي بزيج من الالم واللوعة ..
ولكن هذه المعاناة المريرة سرعان ما بددها صوت الكيلاني المتفائل ابدا
.. المملوء ثقة بالشعب والمستقبل .. عندما اكد بكل هدوء وأناة :
— « ومع هذا .. فان عزائي في أن شعبنا يتوعب الان بحكم

سلامة حسه القومي والثوري كل حقائق ومعطيات الثورة الام ..
فوقاً والمقطع النظير ، واعتداده بكل ما كرنا وامجادنا .. يجعله في
غنى تقريبا عن بحث الباحثين وايحاء الغير .. انه شعب فذ حري " بكل
جهد وتضحية ! .. " .

ثم مات الكيلاني في لبنان .. وكانت كلماته الاخيرة هو ان يدفن
في تربة بلده الذي ضحى كثيرا من اجله ..

ولن انسى ما حييت كلمات رجل بسيط المظهر كبير القلب والفسير
شاهدته يقرأ الفاتحة على قبر رئيس حكومة الدفاع الوطني ..
— لقد كنت خصما سياسيا له ، ولم اشعر يوما ما بالحقده عليه ، بل
كان كل شيء في اخلاقي يحلني على احترامه .. بل تمجيده ، لانه
اعطى شعبا شيئا رائعا وعظيما .. اعطاه روح التحدي للاستعمار .
فهل تراني اقدر على منح الكيلاني الكبير من تقييم أمين اكثر مما
منحه هذا الخصم الشريف ..

الواقع .. لا !

لاني — وانا احد تلامذته الاوفياء — اشعر ايضا ان انبل واكرم
ما منحه الكيلاني لشعبنا وامتنا : هو روح الاقدام .. هو روح
التحدي للاستعمار ..

نجم الدين السهروردي

بغداد في حزيران ١٩٦٦

نداء الكيلاني الى الشعب

ثقة مطلقة بالقوات الوطنية والمجاهير

على اثر اندلاع الثورة في ٢ مايس ١٩٤١ لمواجهة الاعتداء الفاشم
على القوات العراقية المرابطة في الحبانية اذاع رئيس الوزراء السيد
رشيد عالي الكيلاني البلاغ التالي :-
الى الشعب العراقي الكريم ..

يعلم الشعب بان الحكومة العراقية اتخذت كل ما يمكن اتخاذه
للتحاشي عن الاخلال بالعاهدة العراقية - البريطانية ، والتهود لابتداء كل
المعاونات والتسهيلات والمساعدات التي باستطاعتها تقديمها ، وتجنب
الاصطدام مع الحكومة البريطانية .

الا ان الجانب البريطاني استمر على الاتيان باعمال لا تلتئم واحكام
هذه المعاهدة وتخل بحقوق البلاد وسلامتها ، مما اضطر الحكومة ان
تصدع بواجبها الذي يتطلبه الشعب ، وبحتمه الموقف فقامت باتخاذ
الاستعدادات اللازمة للدفاع عن سلامة البلاد . ومع هذا فقد بقيت
محتفظة بهدوء اعصابها ، مبتعدة عن التحرش . الا ان الجهة البريطانية
بادرت هي بالتحرش فاتخذت موقفا معاديا . ثم بدأت قواتها بالحبانيسه
بفتح النار على القوات المرابطة في جوارها . وهكذا اضطرت قواتنا الى
الدفاع والمجاوبة .

والحركات مستمرة بنجاح ، والحكومة تطلب من الشعب العراقي
الكريم الذي طالما اظهر تضوجه السياسي في اخرج المواقف ان يثق بان
قواته الوطنية قادرة - تمام القدرة - على تادية واجبها وصيانة كرامة
البلاد وحقوقها ، كما تطلب منه ان يحتفظ بهدونه ويتجنب اي عمل من
شأنه ان يمس بضيوفنا الاجانب ويتعطى بالسكينة في البلاد وان يطعن
الى فوزه .

بغداد - ٢ مايس ١٩٤١ رشيد عالي الكيلاني - رئيس الوزراء

الفصل الأول

التزامات العراق وبريطانيا

تمهيد

رأت الحكومة العراقية تويرا لمرتي العم ان تقوم بتدوين اسباب وعوامل الحوادث التي ادت الى عدم تورع بريطانيا في خرق ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية - البريطانية وبين الدوافع التي حدثت بالحكومة العراقية الى اتخاذ التدابير المقتضاة للحفاظ على كيان المملكة واستقلالها ورد الاعتداء البريطاني .

وتسهيلا للبحث تبدأ بشرح التزامات الجانبين العراقي والبريطاني مستندين في ذلك الى نصوص المعاهدة المذكورة .

تتطوى المعاهد العراقية - البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ على التزامات تعهد بتنفيذها كل من الجانبين المتعاقدين وفيما يلي شرح لذلك :-

أولا - التزامات العراق :

منح بريطانيا موقعين لتأسيس قاعدتين جويتين : تعهد الجانب العراقي في المادة الخامسة من المعاهدة ان يسبح بريطانيا طيلة مدة التحالف موقعين للقاعدتين جويتين حداثهما في البصرة او في جوارها ، وقد استست فعلا في الشعبية : والثانية في غرب الفرات واستست في من الذبان .

وتعهد ان يأذن للجانب البريطاني ايضا - بموجب الفقرة الاخيرة في المادة الخامسة - ان يقيم قوات في القاعدتين الجويتين المذكورتين انفا وذلك وفقا لاحكام ملحق المعاهدة الذي جاء في المادة الاولى منه - ان

مقدار هذه القوات التي يرقى الجانب البريطاني اقامتها في هاتين القاعدتين يتعين بعد مشاورة الجانب العراقي في الامر .

وقد قرر هذه الجهة تصريح الحكومة البريطانية على لسان سئلتها السفير فرنس هينريز بكتابه المؤرخ ١٥ - تسوز - ١٩٣٠ وذلك بعد ان جرت مذكرات بين العراق وبريطانيا اسفرت عن التصريح المار الذكر الذي تقتبس منه ما يلي :-

« ... لقد امرت بان يطلع فخامتكم - الخطاب موجه الى وزير الخارجية العراقية - بان القوات التي حولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق وفق احكام المادة الخامسة من المعاهدة تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع السفقات التابعة لها » .

يتضح من ذلك انه ليس في المعاهدة نص يخول اقامة قوات بريطانية في العراق الا اذا كانت وحدات جوية تنقسم في القاعدتين الجويتين فقط وهذا مقيد بموافقة الحكومة العراقية بعد التشاور معهم في الامر . ومقيد باحكام الملحق وبالتصريح البريطاني الذي سيرد ذكره في البحث عن حرس المعابر ، وقد ايد التصريح البريطاني المذكور ان القوات الوارد ذكرها في المادة الخامسة من المعاهدة والتقسيم الاول من الملحق هي وحدات من القوة الجوية .

وفضلا عن ذلك عندما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي العراقي لاجل ابرامها ادنى وزير الخارجية بايضاحات - وقد وضعت هذه الايضاحات بموافقة بريطانية وكان المقصود منها تسكين المجلس النيابي من فهم احكام المعاهدة بشكل يحصله على الموافقة على ابرامها . اما الايضاحات فهي كما يلي :-

٢ - ان القوات البريطانية المسموح اقامتها في العراق بموجب الفقرة (٤) من المادة (٥) هي قوات جوية صرفة مع الخدمات المساعدة لها .

يفهم ما تقدم ان المقصود من التسهيلات والمساعدات المطلوب قيام العراق بها تجاه بريطانيا في حالة اشتباكها في حرب ليست اقامة قوات بريطانية في العراق ولا تأسيس اية قاعدة عسكرية ، انما الساع بسرور القوات البريطانية عبر العراق فقط .

ب - تقديم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في حالة دخول بريطانيا الحرب - ان التزامات العراق بسوجب المادة الرابعة في حالة اشتباك بريطانيا في حرب دولية مع دولة ثالثة تنحصر في ان يقدم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات لها داخل الاراضي العراقية بما في ذلك استخدام طرق المواصلات على ان يكون ذلك ضمن الاسس الواردة في المعاهدة والملحق ونصيرحت الحكومة البريطانية التي سيرد شرحها فيما بعد .

ج - حراسة الوحدات الجوية البريطانية بقوات عراقية :

وقد ايد النص قيام قوات عراقية بحراسة قوات الوحدات الجوية المذكورة وذلك تنفيذا لما جاء في المادة الرابعة من الملحق التي تنص على ان صاحب الجلالة ملك العراق يتعهد بان يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة بريطانيا ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القاعدتين الجوييتين اللتين تم تعيينهما وتأسيسهما في سن الذبان والشعبية كما مر ذكره آنفا .

واذا ما اريد تعزيز هذه الوحدات في الحالات الاضطرابية بقوة وقتية قيا اذا تبين ان الحرس العراقي الخاص غير كاف لهذا الغرض فلا يجوز اجراء ذلك الا بعد مشاورة الحكومة العراقية وموافقها تلك المشاورة التي اوجبتها المادة الاولى من الملحق وتصريح الحكومة البريطانية على لسان السفير فرنس هفريز بكتابه المؤرخ ١٥ - تموز ١٩٣٠ الذي تنص الفقرة الثانية منه على ما يلي :-

«... كذلك امرت بأن يبلغ قضاةكم بأنه وإن كان قد نص في المادة الرابعة من ملحق الماهدة على أن حماية القواعد الجوية التي تستغلها قوات صاحب الجلالة ستتم من قبل حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لكنه مع ذلك من المفهوم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مخولة في زمن الطوارئ بأن تعزز ذلك الحرس مؤقتاً بقواتها البرية ، هذا إذا ما ارتوى ، بعد التشاور بين الفريقين السامين المتعاقدين ، أن الحرس الخاص غير واف بالمزام للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق »

UNIVERSITY OF BAGHDAD

Treadgold, Mary.

Maid's ribbons. With drawings by Susannah Holden.
Camden, N. J., Nelson, 1967, "1965,

62 p. illus. 18 cm. (Salamander books)

1. Title.

PZ7.T6893Mai

67-18923

Library of Congress

(S)

نبذة عن تطور قضية حرس المطارات

في نفس اليوم الذي وقعت فيه معاهدة التحالف ، ارسل وزير الخارجية العراقية آنذاك كتابا سريا لم تطلع عليه الحكومة العراقية الى المعتد السامي بين فيه اقتراحاته الشخصية حول الترتيبات التي يمكن ان تتخذ بشأن تنفيذ المادة الرابعة من ملحق المعاهدة^(١) .

وقد حدد الكتاب المذكور عدد الحرس بـ (١٢٥٠) وجعل الخدمة فيه اختيارية واعتبر قيادة الحرس تابعة لجلالة ملك العراق . وان افراده يكونون خاضعين الى القانون العسكري العراقي عدا الموظفين البريطانيين ، اما وظيفته فهي حماية قاعدتي الطيران البريطانيتين في العراق .

ولكي تتم الاجراءات المقترحة بشأن الوصول الى وضع أسس تتفق مع ما ورد في النص وتتفق مع حرس العراق على اقرار اسس ثابتة تتناول العلاقات العراقية - البريطانية بوجه لا يمكن معه حدوث اي خلاف مهما كان نوعه تألفت لجنة ادارية وضمت تقريرا وافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ٦-٦-١٩٣٤ بعد ان اجري عليه بعض التعديلات .

واستنادا الى ذلك والى توصيات مجلس الوزراء نفسه كتبت وزاره الخارجية الى السفارة البريطانية جوابها على طلب الحكومة البريطانية سن تشريع على اسس كتاب وزير الخارجية السري الشخصي المؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الذي اعتبرته ملزما للحكومة العراقية .

ولقد اعلنت الوزارة السفارة بكتابها ان الحكومة مستعدة تمام

الاستعداد للبحث في حسم قضية حرس المطارات حالا ، وانها ستأخذ بنظر الاعتبار بعض ما ورد في كتاب وزير الخارجية المؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع تأكيدها ان الكتاب المذكور لا يمكن ان يكون ملزما للحكومة العراقية من الوجهة الحقوقية بالنظر لكونه لم يقر من مجلس

(١) راجع الكتاب السري .

الوزراء ولم يعرض على مجلس الامة العراقية اصلا .
وعلى ذلك كتب وزير الخارجية العراقية ، وهو نفس الوزير الذي
اصدر كتاب ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الى مجلس الوزراء ، مشيرا الى انه قد
نشأ عن هذه القضية نظريتان :

اولا - النظرية المتعلقة بمشروعية كتاب سري لم يقترن بقرار من
مجلس الوزراء ولم يعرض على مجلس الامة العراقي واهميته من
الوجهتين القانونية والعهدية . ثانيا - حل قضية حرس المطارات على
اساس ان يوافق عليه الطرفان ويقرب وجهة نظرهما . واناف الوزير
الى ذلك :

« ويرجح الدخول في مفاوضات على اساس مقترحات اللجنة
الوزارية المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ١٣١ والمؤرخ في
١٥-٥-١٩٣٤ » .

وفي ٢٥ آذار ١٩٣٦ كتب وكيل وزير الخارجية مذكرة شبه رسمية
الى السفير البريطاني بين فيها النقاط الاتية :

اولا - تعتبر الوزارات العراقية كتاب وزير الخارجية المؤرخ في ٣٠
حزيران ١٩٣٠ ملزما للجانب العراقي في كيفية تأليف حرس المطارات وان
وزير الخارجية نفسه لم يجعل من كتابه هذا وثيقة يلزم بها مجلس الوزراء .
ثانيا - كان رأي الوزارات العراقية فتح باب المفاوضة مع الحكومة
البريطانية حول تأليف الحرس .

ثالثا - ان تكون المفاوضة على اساس المعاهدة مع مراعاة دققة
المسؤولية المترتبة على هذه الحراسة .

رابعا - وأشار وكيل وزير الخارجية الى وجود طريقتين لذلك :
الاولى ان يكون اختيار وحدات الحرس من قوات صاحب الجلالة
ملك العراق . والثانية : ان يتم تأليف وحدات الحرس من جانب

الجيش العراقي على مراز الوحدات النوفجية المؤلفة على اساس
مقترحات الجنرال (ويلي) وتؤلف على اساس وحدات الحدود التي لا
يقبل بالانخراط بها الا الافراد المدربون .

خامسا - ترك وكيل وزير الخارجية البحث في تفاصيل المشروع
ريشا يطلع على رأي الحكومة البريطانية وبلاستاد الى هذا الكتاب
قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٧-١٩-١٩٣٦ تليف لجنة برئاسة وزير
الخارجية وعضوين يمثل حدهم وزارة الدفاع والثاني اقيادة الجوية
البريطانية للنظر في قضية تليف الحرس ومعالجتها بموجب الاسس الواردة
في الكتاب المذكور .

وبعد ان تم عمل اللجنة رفعت محضر جلستها الى مجلس الوزراء
ثم خول مجلس الوزراء وزير الخارجية المقروضا مع الحكومة البريطانية
لانهاء قضية حرس المطارات على ان - اعلمه رئيس اركان الجيش وعلى
ان تجري المذاكرات على الاسس التالية :

١ - تليف قوة حرس المطارات من قوة من الجيش العراقي تعزز
بهذا الغرض مع ملاحظة امكان التحويرات في امر قيادتها .

٢ - عند عدم حصول الاتفاق على ما جاء في اعلاه يستمر على اكمال
المفاوضات التي جرت في ١٦-٢-١٩٣٦ والتي تم فيها الاتفاق على كافة
ما يتعلق بحرس المطارات عدا ثلاث مواد اجل النظر فيها حتى يتسكن
امر القوة الجوية البريطانية في العراق من الاملاء على رأي وزارة الطيران
البريطانية بشأنها وهذه المواد تتعلق بعدد ضباط الصف البريطانيين
وعلاقة وحدة الحرس بالقيادة وكيفية ادارتها .

وفي خلال سنة ١٩٣٨ فاتح وزير الخارجية العراقية السفير
البريطاني مرتين حول الموضوع للوصول الى اتفاق نهائي . غير ان
السفير اخبره بأنه لم يزود بعد بمعلومات كافية من المراجع المختصة
وطلب اليه امهاله الى حين ورودها .

ثم كتب وزير الخارجية كننيا (شبه رسمي) الى السفارة البريطانية مؤكدا فيه وجهة نظر الحكومة العراقية ومشيرا الى جعل حرس المطارات مؤلفا من قوة من الجيش العراقي لتعزيز لهذا الغرض مع ملاحظة ان مكان اجراء بعض التحويرات في امر قيادتها . وعند الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على هذا المبدأ يباشر بالمفاوضة على تفاصيل هذا الاقتراح وبعد ذلك بسدة قصيرة قدم السفير البريطاني الى وزير الخارجية مودة لقانون مقترح من قبل الحكومة البريطانية حول تشكيل حرس المطارات . وقد صادف ان سافر وزير الخارجية الى لندن ، وقد اعلمته المراجع المختصة هناك ان وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الطيران تدرسان امكان تأمين حراسة المطارات البريطانية من قبل افراد القوة الجوية البريطانية وتنفيذ هذا الترتيب يستغنى عن «الليفي» ويصرف النظر عن قيام الحكومة العراقية بتجهيز قوة خاصة لحراسة القواعد البريطانية حبا جاء في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة .

وقد عاد وزير الخارجية العراقية من غير ان يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن فبقيت هذه اخر مرحلة لقضية حرس المطارات . ولدى ملاحظة تطورات هذه القضية في كافة ادوارها نجد ان الجانب البريطاني كان يضع كثيرا من الصعوبات والعراقيل كي يحول دون الوصول الى اقرار اسس وقواعد تنفق ونصوص المعاهدة . ومن هذا يتضح ان سوء النية لازمت بريطانيا في علاقاتها المختلفة مع العراق وقد برزت ايضا فيما يتعلق بانهاء قضية حرس المطارات ، بل لقد ظهرت بوادر خرق المعاهدة بأشع صورها عندما قامت القوة الجوية البريطانية بنقل قوة من الجنود البريطانيين الى القاعدة الجوية في الجانبية الامر الذي جعل الحكومة العراقية تعتقد تمام الاعتقاد بان بريطانيا التي برهنت على سوء نيتها تجاه العراق اخذت تجهر في خرق احكام المعاهدة وصارت تقوم بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ومباحثتها في هذا

الخصوص ، وبذلك اعتدت على حقوق العراق المنصوص عليها في معاهدة التحالف وفي كتب السرفرنسي هيفريز المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ الذي بحثنا عنه سابقا .

تسهيل مرور القوات البريطانية

جاء في المادة لسابعة من الملحق - يقوم العراق بإجراء التسهيلات الممكنة لمرور قوات بريطانية عبر العراق ولتقل وتخزن المؤن التي قد تحتاج إليها هذه القوات أثناء مرورها في العراق .
وتتناول هذه التسهيلات طرق المواصلات ويؤذن للسفن البريطانية بزيارة الموانئ العراقية .

ثانيا - التزامات بريطانيا :

أما التزامات بريطانيا فهي كما يلي :

أ - قبول حرس خاص من القوات العراقية على ثقة بريطانيا ووفق شروط يتفق عليها الطرفان لحماية القاعدتين الجويتين البريطانيتين .
ب - تقديم كل التسهيلات الممكنة في أمور من جعلتها تقديم الأسلحة والمتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طراز متيسر إلى القوات العراقية على أن لا تختلف التجهيزات الأساسية لقوات العراق في نوعها عن أسلحة القوة البريطانية .

تلك التزامات في ما له علاقة بالموضوع الذي أدى إلى الاعتداء الأخير على القوات العراقية .

ثالثا - موقف الطرفين من التزاماتهما :

أن العراق لم يقصد يوما ما غير تنفيذ تمهدهاته الدولية ولكن بريطانيا التي اتضحت بسوء نيتها في مناسبات كثيرة تجاه العراق كانت تسير دائما

على خطة عدم تطبيق المعاهدة • وسنذكر تفاصيل ذلك في فصول أخرى من هذا الكتاب • ومن المفيد تلخيص بعض المخالفات فيما يلي :

١- امتنعت بريطانيا عن قبول حرس المطارات من القوات العراقية واخذت تستقدم حرب تقوم بتجنيده بنفسها •

٢- امتنعت عن تقديم الأسلحة للعراق واقتطعت لذلك اعدارا مختلفة: وسعت كثيرا للمحيلة دون قيام العراق بشراء اسلحة من الدول الأخرى • ذلك فضلا عن قضايا الموظفين البريطانيين الذين كانت تفرضهم على العراق فرضا برواتب باهضة ، وتعهده اختيارهم من قبلي الدراية والخبرة ، ومن يشتغلون ببيت الفساد والحداد التفرقة بين أبناء الشعب ويسبون ويتقصدون بتبذير اموال الدولة ، وافقار الشعب العراقي لكي يبقى مغلول اليد • • وقد سمي هؤلاء الموظفون لاغتصاب معدن الباطل • • • • • محجفة ، وابتدت الحكومة البريطانية غير ذلك من عوامل الحقد والاساءة والافقار •

الفصل الثاني

رابعاً - الأسباب المباشرة للاعتماد البريطاني :

لم تكن الأسباب المباشرة التي أدت إلى اعتماد بريطانيا الأخير على العراق تستند إلى قضية المعاهدة ، إنما سوء النية التي لازمت السياسة البريطانية تجاه العراق هي التي دفعت بسياستها وموقفها إلى ركوب متن الضغوط في تصرفاتهم المختلفة السائدة ضد العراق بل هي التي جعلت هدف السياسة البريطانية القضاء على كافة قوى الشعب العراقي المدنية والضموية ولم تكن بريطانيا بحاجة إلى التوسيع عن سوء نيتها بذلك لأنها كانت تستطيع (فيما مضى) أن تفرض إرادتها بحكم مركزها وقوتها من جهة وبفضل مساعدة الجعاعات التي كانت تسببها لسياساتها من جهة أخرى . ولكن ، عندما جوبهت برأي عام متضامن وشعب حذر متحذر ، وحكومة منه واليه ، تكررت للأمر وأخذت تسعى للقضاء عليه بشتى الطرق ومختلف الأساليب وكان من أهم أهدافها القضاء على الجيش العراقي لكي يتسنى لها العمل بحرية أكثر (١) .

(١) ان سوء نية بريطانيا العدوانية تجاه العراق تظهر بجلاء في البرقية التي بعث بها شرشل إلى وزير الهند كما جاء في الصفحة ٢٢٦ من الجزء الثالث من مذكراته « الحرب العالمية الثانية » وهذا نصها : « من رئيس الوزراء إلى وزير الهند -

كنتم قبل مدة ذكرتتم أنه قد يمكن أن يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة أخرى من جيش الحدود للشرق الأوسط - لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا أن نتأكد من سلامة البصرة لأن الأميركيين يزدادون اهتماماً في إنشاء قاعدة جوية كبرى هناك فيجسري التسليم فيها دون واسطة ويظهر أن لهذه الخطة أهميتها العظمى نظراً لاتجاه الحرب اتجاهاً شرقياً ، وهو مما لا شك فيه ، وسأبين

وتوصلا لاهدافها هذه عينت السير كورنوالس سفيرا لها في العراق فلما منها ان هذا الشخص الذي سير سياسة حكومته الاستعمارية الرامية الى هدم كيان العراق زمنا طويلا بتفريق الاخ عن اخيه واثارة عناصر الشعب والفساد الاداري والخلقي، يستطیع ان يلعب هذا الدور من جديد^(٢) ولما فشل مساعاه ووجد امامه شعبا متحدا يقظا متضامنا ساهرا على مصالح وطنه اعيتة التحيل . فاخذ يخلق اسبابا تبرر له حقوقه وما انزل الله به من سلطان . والحكومة البريطانية التي ساء لها اتحاد الشعب

لرؤساء الاركان انكم تدرسون هذه الحالات . كما ان الجنرال اوكلنك يفكر في امكان الاستعاضة عن قوة اضافية " .
وفعلا انجحت قوة عسكرية الى البصرة مؤلفة من لواء مشاة وفوج مدفعية صحراء بعد ان كانت في طريقهما الى الملايو . .
بموجب الاوامر الصادرة اعلاه وقد نسبت ذلك في كتاب :

Paiforce The official story of I. & P. Command.

صفحة ٢٠ حيث يقول : وهي اى القوة المذكورة لم تكن مجهزة بما يحتاج اليه في الصحراء ولكن للضرورة احكامها .

(٢) لقد اخرج من خدمة الحكومة العراقية حيث كان يشغل فيها كمستشار لوزارة الداخلية وكريس للمفتشين الاداريين ، وهو في الواقع كان الملك غير المنوج في العراق وقد صاحب الملك فيصل الاول حتى مجيئه الى العراق . وكان بمثابة مستشاره الخاص ايضا . . . لقد اخرج السير كورنوالس هذا من خدماته الخطيرة الخطرة في العراق والتي استغرقت مدة ثيف وعشرين سنة ، في عهد السيد رشيد عالي الكيلاني عندما كان وزيرا للداخلية في سنة ١٣٥٥ فقد اتى الى العراق كسفير في هذا الدور العصيب يوم كانت بريطانيا في اتس حال ، وهو حامل بين دفتيه اليقضاء والحقد الدفين للسيد رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء لحكومة الدفاع الوطني وكان يعتبره عدو بريطانيا الاول وعدوا له هو ايضا حينما قضى على نفوذ الاستعمار واساليبه الفادرة لانباء الوطن الابرار من جهة وعلى منافعه الشخصية حيث كان يتقاضى راتبا يزيد اضعافا مضاعفة على راتب رئيس الحكومة العراقية .

وساءها وجود حكومة ساهرة على استقلاله وكيانه وعزت لكونه نوالس^(٣) ان يماثل في تقديم اوراق اعتماده واخذ يتقيد من مرور الزمن حتى ظهرت سوء نية حكومته عندما فاجأ الحكومة العراقية لأول مرة بسجى قوات بريطانية وطلب انسحابها بالمرور عبر العراق وعلى الرغم من عدم مشروعية صفته الرسمية فان الحكومة العراقية بالنظر لرغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة وتجنب الخلافات وافقت على نزول القوات بنسب المرور عبر الطرق وفق الشروط التالية :

- ١ - تسريع نقل هذه القوات من البصرة الى الرقبة .
- ٢ - عند مجيء قوات جديدة للمرور عبر العراق ، يجب اخبار الحكومة العراقية عن ذلك قبل مدة مناسبة .
- ٣ - ان لا يزيد مجوع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصات في داخل الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط واحد .

٤ - عدم جواز ازال قوة بريطانية اخرى قبل ان تجتز حدود العراق القوية التي وصفت اخيرا . لقد درجت هذه الشروط في المذكرة التي ارسلتها وزارة الخارجية السفارة البريطانية بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ ولكن بريطانيا التي ظلت تضر الحق للعراق بمخالفة المعاهدة وانقاص استقلال المملكة العراقية والكيد لجيشه ، لم تجب على تلك المذكرة . واستمر المستر كورنوالس على مراجعته غير الرسمية كما واصلت محطة اذاعة لندن ومحطات الاذاعة التابعة لنفوذها تلفق شتى التهم للعراق وحكومته وجيشه وكررت زعمها ان بريطانيا انما ارسلت قواتها للعراق للحفاظ على منابع النفط والسكك الحديدية وانشاء قواعد في العراق

(٣) لقد استبدل السفير البريطاني في العراق السير بازل نيوتسن بالسر كورنوالس لاعتزام بريطانيا العدوان على العراق . وقد وصل الى معسكر الحبيانية في اليوم الاول من نيسان ١٩٤١ ولم يقدم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد الشريف شرف ، حيث استمر بمماطلته حتى وقعت الحرب .

حتى ان بعض صحفها كانت تسمي تلك القوة (بقوة الاحتلال) وعند
ظهر ٢٨ نيسان ١٩٤١ فاجتاحت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية
بمجيء قوات جديدة الى البصرة وعقد اجتماع بعد الظهر في وزارة
الخارجية اوضح كورنوالس في خلاله لأول مرة نوايا حكومته وتظاهر
بالاستغراب في الجواب الشفهي الذي ابلغته ظهر ذلك اليوم وزارة
الخارجية بواسطة مدير التبرعات الى مشور السفارة البريطانية المتضمن
ضرورة ملاحقة الشروط الواردة في مذكرة لوزارة المؤرخة في ١٩ نيسان
١٩٤١ المتقدم ذكرها (١) .

(١) على اثر الحركة العدوانية التي قام بها السعير المذكور باقرار اثنان
القوات العسكرية البريطانية في البصرة قبل مغادرة القوة النازلة
قبلا ، انعقد مجلس الوزراء العراقي في اليوم نفسه ٢٨ نيسان
١٩٤١ واتخذ القرارين التاليين :-

القرار الاول :-

« اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، بعد اجتماع
مجلس الدفاع الاعلى ، ونظر في طلب المغادرة بالسماح لاثنتان
القوة التي ستصل البصرة غدا ، ضمن ثلاث بواخر ، وبعد المداولة
في الامر قرر نايد ما كان قرره مجلس الدفاع الاعلى ، ووافق عليه
مجلس الوزراء من عدم السماح لمجيء قوة بريطانية جديدة قبل
مغادرة القوة البريطانية الموجودة ، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء
القوة البريطانية في البصرة بخالف بصوص المعاهدة العراقية -
البريطانية ويمس حقوق البلاد المشروعة وسيادتها ، وقرر ايضا
الطلب من وزير الخارجية ان يطلب الى السفارة البريطانية تقديم
اوراق اعتماد السفير الجديد اذ انه يعتبر عدم تقديم اوراق
الاعتماد امر غير طبيعي لاسيما وان السفير الجديد يطلب من
الحكومة امورا تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة
بالتبرفين » .

القرار الثاني :

« نظر مجلس الوزراء بعد عقد مجلس الدفاع الاعلى - في ما
يجب اتخاذ من الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة
وحفظ حقوقها ازاء المفاجآت ، بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين
العراقية والبريطانية فيما يخص مجيء القوات البريطانية الى

وادعى السر كورتوالس بأن حقوق الحكومة البريطانية غير محدودة بموجب المعاهدة وأنه يحق لها تأسيس قاعدة عسكرية في البصرة لفتح وتأمين خط الامبراطورية عبر العراق ف أوضح له انه لو كان لبريطانيا حق كهذا لنعست عليه المعاهدة وملحقه. بينت المعاهدة لا تنص على غير القاعدتين الجويتين وامرار قوات عبر العراق على نحو ما جرى الاتفاق عليه في حزيران ١٩٢٠ ، وعليه فان مطلبه ذلك غير مستند الى احكام المعاهدة . اما طريق المواصلات ف مسؤولية المحافظة عليه تعود على الحكومة العراقية بحكم حقوق سيادتها وهي مستعدة لبذل كل ما في وسعها من مساعدات وتسهيلات لبريطانيا ضمن احكام المعاهدة . وقد بين للحكومة العراقية في ذلك الاجتماع ان الحكومة البريطانية لا تريد ان تقف عند حد في مخالفة احكام المعاهدة العراقية بل انها متجهة لاحتلال العراق بصورة سريعة تقضي على استقلال المملكة العراقية وتردها الى محمية بسيطة تحت حرا ب المحتلين (٥) .

وقد سأل كورتوالس عن قرار الحكومة العراقية في شأن وصول قوات جديدة فافهم ان الحكومة العراقية قررت تأييد قرارها السابق الذي حتم عدم السماح بتزول قوات اخرى ما لم تغادر القوة الموجودة الان في البصرة الاراضي العراقية ، كما اوضحت وزارة الخارجية ذلك في مذكرتها المؤرخة ١٩ نيسان ١٩٤١ . وبصدد ما جاء في معاهدة التحالف البريطانية ، قال كورتوالس انهم يتسكون بنص المادة الرابعة ولا يقبلون تحديد الحقوق الممنوحة لهم بموجبها . وعلى اثر ذلك يحق لهم تأسيس قاعدة عسكرية في البصرة لفتح وتأمين خط المواصلات الامبراطورية عبر العراق ، ف أوضح له ان الحكومة العراقية لا تقصد تحديد الحقوق

العراق ، وطلب السماح بانزال قوة جديدة اخرى . فقرر تبليغ وزارة الدفاع ان تقوم باجراء الترتيبات العسكرية المقتضية في هذا الشأن .

(٥) اقرأ تفاصيل مذكرات ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الجزء الثالث من كتابه هذا .

البريطانية في المعاهدة ولكن تأسيس (قاعدة عسكرية) بريطانية في
البصرة يخالف نصوص المعاهدة وان الحكومة العراقية لا يسكنها الموافقة
على ذلك ولكنها تتعهد بتأمين خطوط المواصلات والقيم بكل ما في
• سبيلها من المساعدات والتسهيلات وفق نصوص المعاهدة •

وافهم أيضا ان وضع الحكومة البريطانية الراهن تجاه العراق غير
مستقر ، وذلك لان الجهة البريطانية لم تعلن اعترافها بالوضع الجديد حتى
اذن فهذه قضية يجب حلها فورا • ثم عدد له بعض المخالفات التي
تتم بها البريطانيون وتتلخص فيما يلي :

١ - نقل قوات من خارج العراق بالطائرات الى مطا والشعبة (٦) •

٢ - نقل جنود من الشعبة بالطائرات الى الحباية ايضا •

٣ - طيران بعض الطائرات البريطانية فوق معسكر الرشيد •

٤ - تشييد اسحكامات في الرملة •

٥ - تجول الضباط البريطانيين من القوة التي وصلت اخيرا الى

البصرة في نواحي البصرة •

٦ - دخول البوارج الحربية مياه شط العرب دون اعلام الحكومة

العراقية •

وقد اجاب السير كورنوالس بانة بجهل كل هذه الامور مع انها

واقعة فعلا •

وبحث عن الثلاث بواخر التي ستصل الى البصرة وقال ان عدد

افرادها لا يتجاوز ال (٣٥٠٠) ومعظمهم كتاب ومستخدمون

وممرضون • الخ (٧) •

(٦) الشعبة .. القاعدة العسكرية البريطانية في البصرة •

(٧) بعد وصول القوة الاولى ابرق تشرشل هذه البرقية كما جاءت في

كتابه الحرب الثانية ص ٢٢٥ امن رئيس الوزراء الى الجنرال

ايمنى للجنة اركان الجيش ، ولكل من يهمه الامر يجب ان ترسل

الجيش الى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى اقل تقدير يجب الاسراع

في ارسال الالوية الثلاثة اليها كما سبق الوعد بارسالها •

كما وانهم ليسوا الا تسعة للقوة التي انزلت قبلا ولاجله لم ير ضرورة
 لاجبار وزير الخارجية اعتقادا منه ان ذلك غير مهم .
 فاجيب بان مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١ كانت
 صريحة بعدم موافقة الحكومة العراقية على ازالة قوة جديدة ما لم
 تغادر القوة الموجودة الآن في البصرة الحدود العراقية ونسب كان على
 السفارة ان تخبر وزارة الخارجية قبل مدة بان هذه القوة ليست الا قوة
 متمسكة للاولى فاجاب السير كورنوالس بأنه لا يعلم عن هذا الامر شيئا
 فاجيب انه تبين من كلامه بان قصد الحكومة البريطانية هو تأسيس
 قاعدة في البصرة . فلا يمكن والحالة هذه السماح بانزال حتى ولو شخص
 واحد . فاجاب : ومذا سمعون اذا اتت هذه المواخر الثلاث ووقع
 حادث . ٢

فاجيب انه في هذه الحالة ستكون الجهة البريطانية المسببة لذلك وهي
 المسؤولة عما قد يحدث واذا اصررت الجهة البريطانية على ابقاء هذه القوة
 في البصرة وانزال قوة اخرى فسيؤدي رئيس الوزراء الى التسليم
 العراقي ببيان يوضح فيه حقيقة الامر .

قال السير كورنوالس انه اذا هاج الشعب من جراء هذه التصريحات
 وحدث ما يهدد حياة الاجانب فالحكومة البريطانية تضع المسؤولية على
 عاتق الحكومة العراقية . فافهم ان الحكومة العراقية هي المسؤولة عن
 صيانة حياة الاجانب كما انها مسؤولة ايضا عن صيانة الامن ، وان ما
 سيحدث من اصرار الجهة البريطانية على ابقاء القوة في العراق ، فستقع
 مسؤولية ذلك على عاتق الجهة البريطانية ، ونحن نعتبر الجهة البريطانية
 هي التي لم تقم بتنفيذ نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية .
 فقال : انه سيرق اليوم الى حكومته حول النقاط التالية :

١- ان الحكومة العراقية من الآن فصاعدا ليست مستعدة للبحث
 حول تطبيق مواد المعاهدة وغيرها من الامور الهامة ما لم يقدم سفيرها
 اوراق اعتمادة حالا .

٢- ان العراق لا يسمح بتأسيس قواعد عسكرية سوى القاعدتين
الجويتين المنوه عنهما في المعاهدة وانه يتعهد بتأمين المواصلات
الامبراطورية والمحافظة على المخازن وغيرها من قبل قواته .

٣- انه لا يسمح بازالة قوة جديدة ما لم تغادر القوة الموجودة
الآن في البصرة ، العراق .

ثم طلب مرة اخرى ان توافق الحكومة العراقية على السماح بانزلا
الجنود من البواخر ثلاث وللحكومة العراقية تسجيل احتجاج بذلك حتى
ورود جواب بريقة من لندن .

فاجيب بأنه من الأفضل بقاء القوات الجديدة خارج المياه العراقية
ريشاً يتم التفاهم وعلى اثر ذلك نهض السير كورنوالس وكرر ما قاله
ان ما سيقع من حوادث ستكون مسؤوليتها على عاتق الحكومة العراقية
فجيب بان المسؤولية ستكون على عاتق الحكومة البريطانية .

وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة العراقية بريقة بواسطة مندوبها
في لندن الى الحكومة البريطانية اوضحت فيها حقيقة الموقف واكدت
استعدادها لتنفيذ المعاهدة مع الاحتفاظ بسيادة العراق ومراعاة قاعدة
المصالح المتبادلة والاحترام المتقابل طبقاً لنصوص المعاهدة .

وعلى الرغم من ذلك ايضا . ومن تدليل ذلك الحقائق في مذكرتهم
ارسلت وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ - ٢٩ نيسان ١٩٤١ للسفارة
البريطانية (انزلت الحكومة البريطانية القوة الجوية في البصرة مما
اوجب احتجاج الوزارة بمذكرة قدمت للسفارة بتاريخ ٣٠ نيسان
١٩٤١ وقررت لفت النظر ، الا ان المسؤولية المترتبة على نتائج هذا
الخرق للمعاهدة يقع على عاتق الحكومة البريطانية) .

لم تجب السفارة البريطانية على مذكرة الوزارة المنصوص عنها ،
وانستمرت على التصرفات المخالفة للمعاهدة واستمر الاستهتار بسيادة
الدولة واستقلالها وكرامتها مما اوجب اثارة القلق واضطراب الرأي
العام ولا سيما ان السفارة البريطانية حشرت جميع النساء والاطفال

البريطانيين الموجودين في العراق واوصلتهم جميعا الى الحبانية وانها اخذت تنقل باهتمام زائد قوات كبيرة من جيشها الموجود بالشعبة الى الحبانية ليلا ونهارا بدون موافقة الحكومة العراقية او حتى اعلامها ، هذا فضلا عن مهاجمة الدعايات البريطانية العراق وحكومته . تلك الدعايات التي لم تقف عند حد ، حتى ان السفارة نشرت منشور معادية في دول كانت الحكومة العراقية تسعى خلاله للتفاهم معها الى غير ذلك من الامور التي دلت على عزمها على اظهار سوء نيتها نحو العراق ولا سيما نحو حكومتها .

فكان ذلك كله انذارا كافيا وصريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على التدخل في شؤون السلطنة الداخلية والقضاء على السيادة الوطنية ، فالتخذت الحكومة بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد وذلك باقامة قوة بجوار الحبانية . ومن اجل هذا العمل الذي لا يقصد به الا الاحتياط المطوارى ، وتهدئة الرأي العام المضطرب قدمت السفارة البريطانية مذكرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ معتمدة على خرق المعاهدة حسب ادعائها مطالبة سحب القوة العراقية من جوار الحبانية والتهديد باتخاذ الاجراءات العسكرية ضد قواتها ، ووضع المسؤولية على عاتق الجهات العراقية .

وقد اوضحت الوزارة في مذكرتها المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ تلك الحكومة العراقية باحكام المعاهدة ذاكرا ان القوة المقامة بجوار الحبانية هي الا مجرد تدبير احتياطي تجاه الاعمال الاستفزازية التي تقوم بها الجهات البريطانية وما اتجته من اثارة القلق والاضطراب في النفوس واستمرار على ازال قوات بريطانية في البصرة قبل الوصول الى التفاهم بشأن وضعها وكيفية مرورها عبر العراق . ورجت الوزارة في تنفيذ المذكرة انه اذا كانت الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة العراقية رغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة على حقيقتها واحلال حسن التفاهم بين الجانبين ان تستعمل وساطتها لتنفيذ ما جاء في مراسلات

الوزارة المذكورة آنفا بشأن كيفية انزال القوات ومرورها عبر العراق .
ولكن السفارة لم تعجب عن ذلك كله نظراً لما تعدته الحكومة
البريطانية من خرق المعاهدة والتجاوز على سيادة العراق وتنفيذاً لذلك
ونظراً لما تطلبه من مفاجأة اوعزت بأخلاء عائلات البريطانيين كما اوعزت
لموظفي الحكومة العراقية من البريطانيين بالانقطاع عن اعمالهم .
ومع ذلك فأذن الحكومة العراقية قد اتخذت كل مايسكن اتخاذه من
التدابير للابتعاد عن توسيع الخلافات فأعلنت تسكها بالمعاهدة نصاً
وروحاً على لسان فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مناسبات
عديدة ، والتهب بأبداء جميع المعاونات والتسهيلات والمساعدات التي
في استطاعتها تقديمها وتجنب كل مايدعو الى الخلاف مع الحكومة
البريطانية . الا ان الجانب البريطاني استمر في موقفه ، ومع هذا فقد
بقيت الحكومة العراقية محتفظة بهدوئها التام تنتظر عدول البريطانيين
عن ذلك الموقف البعيد عن روح الود والصداقة والمخالف لاحكام
المعاهدة .

وفي الوقت الذي اصدرت الحكومة تعليماتها الى القوات العراقية
لتجنب الاصطدام اذا بقائد المطار البريطاني بالجناية يبدأ بالاعمال
العنائية صباح ٢ مايس ١٩٤١ فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها
من الجو . فكان عمله هذا سبباً في قيام القوة العراقية بالدفاع المشروس
عن نفسها وحصل الاصطدام بين القوتين بالرغم مما بذلته الحكومة
العراقية من مساع لتخاشيه ، كما اظهرت استعدادها للوصول الى
التفاهم الذي ترغب فيه كل الرغبة ، وسجلت ذلك بمذكرة احتجاجية
قدمتها الى السفارة البريطانية في ٢ مايس ١٩٤١ ذكرت فيها هذا العمل
العدواني من جانب القوات البريطانية ، وفي نفس الوقت الذي اعتدت
فيه القوات البريطانية على القوات العراقية الموجودة قرب الجبائية
وزعت السفارة البريطانية مناشراً بأحدى موظفين بريطانيين وثمة
كورنواليس تدعو فيه بريطانيا شعب العراق الى الثورة ، الامر الذي لم

يسبق لمثل ميامي عمله .

ان الحكومة العراقية التي حذرت منبلي الحكومة البريطانية قس
بعداد ما ستؤدي اليه الاعمال الاستفزازية التي تأتي بها القوات
البريطانية تستكر هذا الاعتداء الصريح على الملكية العراقية وعلى
حقوق سيادتها ، وتعلن للعالم انها ليست مسؤولة بالمرّة عن نتائج هذا
الاعتداء الصريح الذي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها مسؤولياته
وعواقبه .

الفصل الثالث

ما جاء في المخابرات الرسمية بين
وزارة الخارجية العراقية والسفارة
البريطانية حول تطور الحوادث

وفيما يلي بعض ما يجب ذكره عن تطور العلاقات الأخيرة بين
العراق وبريطانيا وليس القاريء من ذلك ومن نصوص الكتب
الرسمية المتبادلة التي برزوا فيها جانب البريطاني والقبولانه في
ممارسة واجبات الحلفاء المتضمن عليه في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ .
لم يبق الانكليز عند حدود التفسير في رعاية نصوص المعاهدة
وتنفيذ الالتزامات المفقة على جانبهم كحلفاء شرفاء فهمون معنى الحلف
والمركزون اهدافه السبيلة السامية . انما حاولوا في كثير من الظروف
والاحوال المياف بتصرفات وانسل لا تفهم وما يتمتع به العسراق من
خصائص الحكم وعناصر السيادة . بل لقد تادوا في خسران حرمان
المواثيق والمعهود حتى آل بهم الامر الى ممارسة عوامل الضغط خلافا
لمقتضيات المعاملة وخرق لخدمة الوفاق والحلف .

لم تتبين المعاهدة العراقية - الانكليزية نصا يجتزم على العراق
ان يختار لنفسه غير موقف الجهاد الذي اقتضاه لنفسه على اثر اندلاع
نيران الحرب . وقد راع الانكليز هذا الموقف فاحذوا يسعون في
شتى الطرق ومختلف الاساليب لاستدراجه الى تحقيق رغبتهم في مجافاة
دول المحرر وسلوك سبل ترغمه على دخول حرب لا مصلحة له فيها .
وليس من حق الانكليز ان يطالبوا في تحقيق امور ليس من شأنهم
المطالبة بها ، كما ليس واجبا على العراق تنفيذ مثل هذه المطالب ، ذلك
ان العراق يدرك تمام الادراك ما له وما عليه من الحقوق والواجبات

اما التسهيلات المخصوص عليها في بنود المعاهدة العراقية - الانكليزية
كسرور لقوات البريطانية وما الى ذلك من امور قتلت عهد قطعها
العراق على نفسه ، وهو حريص على تنفيذها ، كما يبرهن على رعاية
ذلك في كافة الظروف والاحوال .

والعلاقات بين العراق والمنايا لم تقطع الا بتكثير الضغط الانكليزي
الذي ارغم الحكومة العراقية بومئذ على تحقيق ذلك .

ومع ان طلب قطع العلاقات هذا ليس من الامور الواجبة الرعاية
والتنفيذ بموجب احكام المعاهدة فقد قلده الحكومة يومها اجابة
لدماعي المجاعة والحدود المبرمة بين دول والبلاد التي تحتلها بلادا من
بلاد الاعضاء التي لا يجوز مسجده معه . ولا شئت في تخالف الاضرار
الاقتصادية التي تكبدها العراق من جراء ذلك .

ومع ان المعاهدة لم يغير مجزاة في حق دول فبغير انه لا يمكن
مصادرة الاموال والاعمال الانكليزية في العراق بغير الموافقة
التي كانت باقتراح المصالح الخاصة على حق وسيادة الدولة العراقية .

-
- (١) عندما اعلنت بريطانيا الحرب على المنايا
كان نوري السعيد رئيسا لوزراء . وعلى اثر ذلك زار السير بازل
نيونن سفير بريطانيا في العراق السيد علي جودة الايوبي ، وزير
الخارجية ، وبين له ان حكومته تطلب من العراق ان يقطع علاقاته
مع المنايا ويعلن الحرب عليها . الامر الذي دفع نوري السعيد الى
دعوة وزرائه لعقد جلسة خاصة برئاسة الوصي عبد الله في
الخامس من ايلول ١٩٣٩ للمداولة في الوضع الدولي ، وما عرضه
السفير البريطاني . واقتراح نوري السعيد ان يبادر العراق الى
قطع العلاقات مع المنايا ، ويعلن الحرب عليها ليبرهن على شدة
تمسكه بمعامدة التحالف القائمة بينه وبين بريطانيا وقد اعترض
على هذا الاقتراح السيد محمود عبيد الدفتري وزير المدلية
كما عارضه العميد الركن طه الهاشمي وزير الدفاع .
[راجع ص ١٢٢ الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية -
تأليف السيد عبدالرزاق الحسني] .

مرور القوات البريطانية عبر العراق

ابلع المير بذول نيوتن السفير البريطاني وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ في ٢١ حزيران ١٩٤٠ بان الحكومة البريطانية قررت ازالة بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه منها الى حيفا عن طريق بغداد - الموصل - ونكي يكون في الامكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود بعد مدة قصيرة اي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠، طلبت السفارة ان تقوى القوة الجوية البريطانية بتأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة وبغداد والموصل في تاريخ مبكر .

وقالت السفارة لاحتمال تأسيس خطوط مواصلات عبر الصحراء ما بين بغداد وحيفا ولاحظت انه في الاحوال الاعتيادية . اي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا مسالما للمير . فان الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب عن طريق الحباية والمحطات الـ (جي - ٥ واج - ٣ واج - ٤) الى اخره .

ونظرا للحالة الناشئة بسبب الفيضان فقد اقتضى الامر اختيار طريق اخر يقع الى جنوب بحيرة الحباية ومن هناك عبر نهر الفرات في المسيب وفي حالة استعمال هذا الطريق فيدعو الامر الى تأسيس محلات اقامة وقتية في المجرة والمسيب .

وبتاريخ ٢٢ تموز ١٩٤٠ اجابت الحكومة العراقية بانه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة . وبتاريخ ١ آب - ١٩٤٠ ابلع الحكومة العراقية السفير البريطاني المار الذكر ، في مجلس الدفاع الاعلى . بان المقروض ان مرور القوات البريطانية عبر العراق يقصد به المرور من اي محل غرب الفرات الى الخليج العربي وبمعكس هذه الجهة ، وذلك استنادا الى ما جاء في الكتاب السري المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠

الملحق بمعاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ (٢) وقد كان جـسواب السفير البريطاني على النقطة الأخيرة « انه عندما قررت الحكومة البريطانية ارسال قوات عبر العراق فانها فعلت ذلك وفقا لمنطوق المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية الانجليزية ». اما الفقرة الاخيرة من كتاب السر فرنس هـنريز المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ فتتعلق فقط بالبند السابع من ملحق المعاهدة وان الاستشهاد بكتاب السر فرنس غير وارد ، ولكن على كل حال ان الفقرة الاخيرة من الكتاب المذكور تشير الى المجالات النهائية المنصودة ولا تفرض شيئا من التحديد بشأن الطريق او الطرق التي قد تتبع للسير داخل العراق . اما بشأن البند السابع من الملحق فليس هناك اية قيود على الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية والموانيء والمنارات القائمة للعراق التي قد تستخدم . ويتاوخ ١٩ نيسان ١٩٤١ واقف الحكومة العراقية بموجب مذكرة وزارة الخارجية المرقمة (غ ١٣٥٢-١٣٥٣-٥) والمؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١ على ازالة القوات البريطانية التي وصلت الى الاراضي العراقية بفرض مرورها الى جهة الغرب حسب الامس التالية :-

اولا - يجب اتخاذ جميع التدابير لتسريع نقل هذه القسوة من البصرة حالا على ان ترحل القوات النقلة الى العراق في البصرة وبغداد عن طريق الرطبة .

(٢) جاء في كتاب السر فرنس المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠ المنوه عنه آنفا (... وكذلك امرت بان ابغخ فخامتكم ان اصطلاح مرور القوات عبر العراق الوارد في الفقرة السابعة من ملحق المعاهدة معناه المرور من اي مكان واقع الى الغرب من نهـر الفرات الى الخليج العربي وبـعكـس الاتجاه) وجاء في ايضاـحات وزير الخارجية العراقية اثناء عرض المعاهدة على المجلس النيابي بهذا الصدد ما يلي :-

(ايضاـحا لعبارة (مرور القوات عبر العراق) الواردة في الفقرة السابعة من الملحق ، فان اتجاه هذا المرور قد حدد من غرب الفرات الى الخليج العربي او بالعكس) .

ثانياً - ورجحت الوزارة من السفارة ان تلغى نظر المراجع العسكرية البريطانية المختصة الى ضرورة الاخطار عن مجيء قوات بريطانية الى العراق قبل مدة مناسبة لا كما حدث في هذه المرة . وعلى ان لا يزيد مجبوع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات وفي ضمن الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط .

ثالثاً - ترغب الوزارة ان تكون المراجع العسكرية البريطانية على علم بان الحكومة العراقية سوف لا تستطيع الموافقة على انزال قوة اخرى في البصرة قبل ان تجتاز القوة التي قبلها اخيراً حدود العراق . وفي ٢٧ نيسان ١٩٤١ ايدت الوزارة ما جاء في مذكرتها المؤرخة الذكر ومذكورة اخرى برقم (ع ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ٥) والمؤرخة في ٢٧ نيسان ١٩٤١ واصف الى ذلك انه بعد اكمل عملية الانزال واستباحة القوة البريطانية راحة كافية في البصرة لوحظ ان المراجع البريطانية لم تبدأ تفسير القوة المذكورة وقد يثبت لها ايضا ان وجود هذه القوة في البصرة حتى الآن قد سبب رواج اشاعات ضارة للعلامات العراقية - البريطانية الودية وتحويلات ودعابات ليست من شأنها ان تساعد الحكومة العراقية في مهمتها في السعي في سبيل التعاون في جسد من الثقة التامة التي ترغب فيها الحكومة العراقية التي نادرت إعطاء الدليل عنها وعن حرصها على تنفيذ معاهدة التحالف لسماحها للقوة البريطانية الدخول في شط العرب والتزول في البصرة .

وفي ٢٩ نيسان ١٩٤١ بعثت وزارة الخارجية مذكرة تالفة الى السفارة البريطانية تحت رقم (غ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ٥) بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٤١ واشارت فيها الى مذكرتها المذكورتين اتفاً وسجلت فيها بخصوص انزال قوات بريطانية بقصد المرور عبر العراق ما يلي :-
١ - كانت الحكومة العراقية قد سمحت بناء على مراجعة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء بانزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤١ وذلك بعد ان اكدها المراجعان

كورنوالس بأن القوة المذكورة ستر غير العراق وبذلك اعطت الحكومة العراقية دليلاً علياً على حسن نواياها وحرصها على تنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

٢ - ارسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١ مذكرة للسفارة البريطانية بينت فيها بوضوح الأسس التي يوجبها وافقت الحكومة العراقية على ازال القوة البريطانية المذكورة في البصرة للسرور عبر الأراضي العراقية . وذلك لتجيب السفارة على هذه المذكرة ايست الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١ وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية بينت ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة كما انها لبست السفارة الى ان وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة بمصلحة الطرفين كما قد خلق جواً لا يساعد الحكومة العراقية على ما ائتمرت عليه من التعاون الودي مع حليفتها .

٣ - بينما كانت الوزارة تنتظر جواباً على مذكرتها الاتممي الذكر فوجئت بطاب جديد من مستشار السفارة المستر هولدن عند زيادته لمدير التبريفات ظهر يوم ٢٨-٤-١٩٤١ وهو الموافقة على ازال قوة بريطانية اخرى تتراوح بين الالفين والثلاثة الاف شخص ثلاث بوآخر تفصل البصرة في ٢٩ نيسان ١٩٤١ .

٤ - وعد السير كنهان كورنوالس عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء بان القوة البريطانية قد جيء بها للسرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه بالرغم من الحاج الحكومة العراقية بضرورة الاسراع بتسفير هذه القوة بالنظر للدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا فانها لا تزال موجودة هناك ولا يمكن ان ينصر ذلك الا بكونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته .

٥ - ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد اوراق اعتماده حتى الان

وتقدمه باسم الحكومة البريطانية بطلبات وامور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية أمر غير طبعي يجعل الحكومة العراقية في وضع شاذ لا ينطبق والاسس الصحيحة التي ترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

٦ - ان الحكومة العراقية وان كانت حريصة على الحرس على اجراء كافة التسهيلات لمزور القوات البريطانية عبر العراق ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لم تستطع الموافقة على ازالة قوات جديدة في البصرة نظرا الى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت في الامر الذي يخالف نصوص معاهدة التحالف .

لا يسع الوزارة تجاه هذه الاوضاع ، وحرصا على دوام الصداقة العراقية - البريطانية التقليدية الا ان تجعل احتجاجها لدى السفارة البريطانية واضحة مسؤولية النتائج التي ترتبت على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف على عاتق الحكومة البريطانية . وقد رجحت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٤١ بعث وزارة الخارجية مذكرة الى السفارة البريطانية المرقمة غ-١٣٥٢-١٣٥٢ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ اشارت فيها الحكومة الى المذكرة الاحتجاجية الاخيرة المؤرخة ٢٩-٤-١٩٤١ حول وضع القوات البريطانية التي وصلت اخيرا العراق . وقد ذكرت فيها انه قد بلغ الوزارة خبر ازالة قوة جديدة في البصرة يوم ٣٠ نيسان ١٩٤١ رغم عدم موافقة الحكومة العراقية على ذلك . ان هذا العمل لا شك في انه مخالف لمعاهدة التحالف العراقية - البريطانية وتجاهل تام لما للحكومة العراقية من حقوق في تلك المعاهدة ، وعليه فان الوزارة تحتج على هذا العمل ، وتضع المسؤولية المترتبة على نتائجه على عاتق الحكومة البريطانية وقد رجحت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

القائد البريطاني في الحباية يبادر باطلاق النار

١- كان إرسال القوة العسكرية الى جوار الحباية مجرد تدبير احتياطي تجاه بعض الاعمال التي قامت بها الجهة البريطانية في الايام الاخيرة مما ولدت الشك والريبة في النفوس كإزالة القوات البريطانية في البصرة والانسحاب على بقائها في العراق والانسحاب على ازالة قوات بريطانية جديدة خلاف لتصوص المعاهدة وقبل الوصول الى اتهام بشأن وضعها وكيفيه مرورها عبر العراق . وكذلك فيه الجهة البريطانية باعتبار من شأنه اعادة التمسك والاضطراب كمثل العتبات البريطانية واقناع بعض الموظفين البريطانيين بعدم مزورة اتصالاتهم في دواوين الحكومة وجلب قسم من القوة الموجودة في البصرة الى مشار الحباية وغير ذلك من الامور التي جعلت الحكومة العراقية على حذر في ان تفكر في سياسة الالام تجاه الضواري . محسنة الوقوع .

٢- وفي الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة العراقية تعليقات الى القوات العراقية في جوار الحباية بنحسب الاستخدام . اذا بقائد مطار في الحباية يبادر بالاعمال العدوانية صباح ٢ مارس ١٩٤١ فيطلق النار على تلك القوات ويقصفها من الجو . فكان عليه هذا سبب للاستخدام بين القوات وهو الاستخدام الذي بذلته الحكومة العراقية معها لتحتسيه وانتهرت استعدادها للوصول الى التفاهم .

وعلى ذلك يلاحظ ما يلي :

اولا - ان الحكومة البريطانية هي التي بدأت بخرق المعاهدة وقامت باعمال معادية واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط من اجل سلامته .

ثانيا - اتخذت الحكومة العراقية كافة الاحتياطات والتدابير للحفاظ على الاجانب بما في ذلك السفارات والمفوضيات الاجنبية .

ثالثاً - في حالة ما اذا جرى فحص من جانب القنصليات البريطانية على بغداد أو أية مدينة من مدن العراق خبرت الوزارة السفارة البريطانية بأنها لا تتحلل سيطرة رواح الأجانب من رعاية الدول المحايدة .
وابعاً - تعتبر الحكومة العراقية تعمل التي قام به قائد المطار في الحياينة ضللاً عدائياً صريحاً وقد سجلت استهزاء الشديداً لعدم التحالف ذلك مع ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية - بريطانية . كما أنه اعتدء صريح على حقوق البلاد وسلامها . ومع أن الحكومة العراقية سجلت احتجاجها الشديد على ذلك فإنها تضع المسؤولية الناشئة عن ذلك على الجانب البريطاني .

وفد انشأت السفارة البريطانية في مذكرتها مؤرخة ٢ مارس ١٩٤١ إلى أنها كانت قد تلقت في مذكرتها المؤرخة ١٨٠ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ سحب القوات العراقية من جوار الحياينة وفي حالة عدم سحبها حالاً ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية . وقالت أنه قد ظهر لها من جواب وزارة الخارجية العراقية أن الحكومة العراقية لم تبطلها هذا وأنه حدثت تقويم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق . ولهذا فإنها يأمر من الحكومة البريطانية تخير الحكومة العراقية بأن قائد القوات البريطانية قد أجبر على اتخاذ الإجراءات العسكرية المناسبة . وأنه - في السفارة - تنذر الحكومة العراقية بأنه في حالة حصول ما يرقى سلامة السفارة البريطانية والمفوضية إلى شكل كذا . وفي حالة حصول أي شيء لاي شخص بريطاني في بغداد أو أي مكان آخر في العراق فإن الأوامر قد أعطيت إلى قائد القوات الجوية البريطانية بأن يتخذ كافة الإجراءات العسكرية ضد ذلك . كما أن لديه تعليمات بتنفيذ هذه الأوامر ضد أية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد وخد المحاولات العدائية الأخرى الشيرة لشعور الشعب العام سواء كان ذلك عن طريق الراديو أو أية واسطة أخرى . وقد أجابت الوزارة على السفارة بمذكرتها

الموقعة خ-١٣٥٢-١٣٥٢-٥- والمؤرخة في ٢ ميس ١٩٤١ • وفيما يلي

نص الجواب :

بالإشارة إلى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ ميس تبدي الوزارة

ما يلي :

١ - ان الحكومة البريطانية هي التي بدت بحرق المعاهدة وقامت بأعمال معادية واستعدادات اضطرت العراق لاتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته

٢ - من واجب الحكومة وشرفها المحافظة على الاجساد . ولم يحدث اي شيء حتى الآن من ورد في مذكرة السفارة • والحكومة العراقية ليس من واجبها المحافظة على السفارة البريطانية فقط لئلا تحفظه جميع السفراء والقنصليين • من اجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذات غنومبة الامريكية التي طالما كانت علاقت الحكومة العراقية معها ودية •

٣ - يلاحظ ان الحكومة البريطانية تغلب عدم انذار الرئي العام . ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغرب ان يقوم شخص يدعي بأنه سفير بمخاطبة الشعب وباطاعين بزعمه لبلاد ورئيس حكومتها وقادة جيشها ولا شك في ان هذا عمل عدائي من شأنه ان يحدث هياج واضطرابا في الرئي العام (١٢) •

٤ - وما يستوجب الاسف الشديد انه في الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات إلى القوات المربطة بجوار الحيانية بتجنب الاصطدام واذا بتأكد المطار في الحيانية ببدء الأعمال العدائية صباح

(١٣) وزعت السفارة البريطانية في بغداد منشير في صبيحة يوم ٢ ميس ١٩٤١ يوم اصطدام الجيش العراقي بالجيش البريطاني . وقد قام بتوزيع المنشير بعض موظفي السفارة وافراد من عملائها • وقد التقي القبض عليهم حالا • كما كانت الطائرات المحلقة في صبيحة ذلك اليوم تقوم بتوزيع المنشير ذاتها موقعة باسم السفير نفسه •

هذا اليوم فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها من الجو . فكان عمله سببا للإستخدام الذي بذلت الحكومة العراقية ولا تزال تبذل مساعدا لتحايشه وظهرت استعدادها إلى التوصل إلى تسهيم . كما أشير إلى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ .

٥ - تلقت الوزارة النظر إلى أن الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الأجانب المتخافين في حالة ما إذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد أو أية مدينة من مدن العراق . وفي النهاية تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحيازة عملا عدائيا صريحا وهي من أجل ذلك تسجل أسفها الشديد لعدم التلافة مع المعاهدة العراقية - البريطانية وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين . كما أنه اعتداء صريح على حقوق البلاد وسلامتها وإن الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائج على الجانب البريطاني .

الفصل الرابع

تصرفات أخرى مقصودة

أولا - خرق المعاهدة بإرسال قوات الى سن اللبان :

بلغ المراجع العراقية المختصة بأنه قد وصلت الى القاعدة الجوية في الحبيانية قوة آتية من الساعدد الجوية في لشعبية ثقلب في خمس عشرة طائرة من حاملات الجنود كان مجموع من فيها (٣٩٠) جنديا . وقد جرى نقلها في يوم ٢٥ و ليلة ٢٥-٢٦ نيسان ١٩٤١ . وقد ظهر من هذا ان المراجع العسكرية البريطانية باشرت بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ومباحثتها بهذا الخصوص .

وقد لفتت وزارة الخارجية العراقية نظر السفارة البريطانية بذكرتها الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ الى ذلك وإلى ما جاء في كتاب السير فرنسيس السري الموجه الى وزارة الخارجية المؤرخ في ١٥ آب ١٩٣٠ المتضمن ما يلي :

« للحكومة البريطانية ان تعزز حرس المضارب مؤقتا بقواتها البرية اذا ما ارتضى ذلك بعد التشاور بين الفريقين السامين متعاقدين . ان الحرس غير كاف للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق » .
وحيث ان لم يسبق الحكومة البريطانية ان فاتحت الحكومة المصرية العراقية بضرورة تعزيز الحرس الموجود في الحبيانية والشعبية بقوات برية بريطانية ، كما لم يسبق لها ان تشاورت في هذا الشأن مع المراجع المختصة ، فقد اعتبرت وزارة الخارجية هذه الاجراءات تجاوزا من الجهة البريطانية على حقوق العراق بانتظار لمعاهدة التحالف ومخالفة لروحها .

ثانياً — مخالفة المعاهدة واحكام القوانين العراقية :

اوجب قانون الإقامة على كل اجنبي يريد الدخول الى العراق ان يكون حائزاً على جواز سفر مؤثر بـ « الدخول الى العراق » . واذا دخل بدون جواز سفر و « سنة فيخرج من العراق بامر وزير الداخلية . الا ان الفقرة (هـ) من المادة ١٤ من القانون قد استثنت من احكامه افراد القوات الاجنبية الموجودة في العراق يستثنى احكام المعاهدة . اما دخول اليونانيين بدون سنة فهو مخالف لاحكام قانون الإقامة وقيام السلطة البريطانية باستدعاء ضباط مهم الى العراق وادخالهم بدون جواز سفر لاني عرضي كان فهو مخالف لاحكام المعاهدة ولذا فان السلطة البريطانية بعدله عند قد خالفت مخالفة صريحة احكام المعاهدة واحكام القوانين العراقية .

ثالثاً — قضايا الاسلحة والعتاد :

جاء في القسم الثاني من الفقرة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف العراقية — البريطانية لسنة ١٩٣٠ ان يتعهد جلالة ملك بريطانيا على نفقة جلالة ملك العراق بتقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من حدث مزارع ميسر الى قوات جلالة ملك العراق .

وقد مثل العراق وفيا لتعهداته عملاً بما تقضي به حرمة الموانئ على الرغم من مسألة الجانب البريطاني وتأخره في تجهيز الاسلحة . وقد ابدت دول اخرى استعدادها لتجهيز الحكومة العراقية بكثير من السلاح والعتاد بشن اقل مما كانت تطلبه الجهة البريطانية ، ولكن حرص الحكومة العراقية على تنفيذ تعهداتها قد حوّل دون حصولها على صفقات كبيرة وهامة من شركات الاسلحة الاجنبية الاخرى التي ابدت استعدادها لتجهيز الجيش العراقي بكافة انواع السلاح .

اما بعد نشوب الحرب الحاضرة بين ألمانيا والبريطانيا فقد عطلت الحكومة البريطانية كافة طلبات العراق معتذرة بحجج واهية في حين

أما كانت تجهز دولاً أخرى بكميات كبيرة من السلاح غير أن نياتهم السنية في هذا الشأن قد انكشفت للعيان ، وعندها طلب العراق إليهم فتح اعتداد ثابت في أمريكا لأجل شراء أسلحة ودخائر حربية من هنالك ، ونظراً لانتهااء المدد المعينة للعضوات والتأخير في تحويل الاعتبارات اللازمة ، سحبت كافة الشركات في أمريكا تعهداتها .

رابعاً — حركات الطائرات البريطانية في العراق :

في ١٧ تشرين الأول ١٩٣٣ فانحبت الوزارة سفارة البريطانية بكتابها المرقم ص - ٢٢٦ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول ١٩٣٣ حول ضرورة اعلام الحكومة العراقية عن حركات الخيانات والسيارات المدرعة البريطانية وذلك لكي يلم متصرفو الاولوية بكافة ما يحدث في الويتهم ويقدّموا المساعدات المتعاضدة عند القزوم .

وبعد أوضح السفارة البريطانية بسكرتير المرملة ٣٥٩ في ٢١ ايارس ١٩٣٥ ان قائد القوات البريطانية في العراق يبدي اسفه لعدم استطاعته تزويد الحكومة العراقية بمعلومات عن طيران الخطرات بصفة التشرين . وكانت حجته في ذلك ان هذه الطيران اوقات التسمم الأعظم من احوال حائرات القوة البريطانية داخل العراق . وان اعطاء المعلومات مقدما عن طيرانها لغرض اجراء التمارين يقلل بصورة اكيدة من التسهيلات المعدة لتدريب رجال القوة الجوية ويؤثر على كفاءتهم . غير انه في الوقت نفسه وافق على تزويد الوزارة بمعلومات خاصة عن اسفار الطائرات التي تجري بصورة اعتيادية وفي اوقات معينة . وظلت الحكومة العراقية ساكنة عن هذه الجهة واخذت الطائرات في تزايد حتى صار الاهليون في الاولوية يشكون في كفاءة الادارة .

ولم تقف حركات الطائرات البريطانية عند هذا الحد . فقد قامت اخيراً احدى طياراتهم وذلك في ١٥-٤-١٩٤١ بالطواف والدوران فوق

وحول معسكر الرشيد وبعد بقائها حوالي الساعة هناك قتلت راجعة
الى مقرها .

خامسا - تصرفات ضباط الاستخبارات :

اخذ ضابط الاستخبارات الميجر (اميلنك) في البصرة يتصرف
في الايام الاخيرة تصرفات غير حنة . وذلك يتدخله في امور لا علاقة
لها بعمله واتصالاته الكثيرة بالناس بقصد التشويش واحداث الشغب
بين الاهلين والاستهتار بالقوانين المحلية . ومن ذلك ان شرطة
المشار كانت قد اوقفت بتاريخ ٢٥-٤-١٩٤١ شخصين عراقيين
للتحقيق معهم في احدي الجرائم الموجهة ضدهما . وعلى اثر ذلك حضر
الضابط المذكور بيزنه الروسية وكان يصحبه ضابط بريطاني اخر برتبة
رئيس يدعى (كونس) الى مركز الشرطة المذكور للاستفسار من مقوض
المركز عن التهمة الموجهة ضد المتهمين بحجة انها موقوف في دائرته
معرجا انه ليس الشرط ان يحضرهما . وانه يقدم احتجاجه شفوياً
بكل شدة طالب ايضاح الجريئة التي احضر من اجلها . وقد افهمنا
معاون منطقة العسار بانها متهمان بجريئة ومن واجبات الشرطة القيام
بالتحقيق واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهما . وبعد محادثة طويلة تمكن
المعاون بالرغم من اتصالات الميجر (اميلنك) وتمهجه من اقناعه ، فانصرف
وقد دأبت وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية بسذكرتها
في ٣٠ نيسان ١٩٤١ ان توغز الى الميجر المذكور بضرورة احترام
القوانين المحلية وعدم التدخل في امور لا تعنيه والكف عن نشاطه
وغلوه المضرين بعلاقات الدولتين الحليقتين .

سادسا - قيام القوات البريطانية بتصرفات مشيرة :

اخذت بعض سرايا جنود القوة البريطانية التي نزلت في البصرة
اخيراً ، لغرض المرور عبر العراق الى اقطار اخرى تتجول في البصرة

حلالها وموسيقاها • فحدث ذلك عدم ارتياح في الرأي العام العراقي وعلى الخصوص في البصرة • فطلبت الحكومة العراقية من السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١ ان توقف هذه الاعمال الاستغزائية التي تضر بصلحة الطرفين •

سابعاً - ضغط الانجليز على العراق في قطع العلاقات مع ألمانيا :

اشرد في فصل سابق الى ان قطع العلاقات مع ألمانيا قد حصل نتيجة ضغط الانكليز على الحكومة العراقية القائمة يومئذ وذكرنا ان بنود المعاهدة العراقية الانجليزية لا تحتم على العراق ان يقو بقطع علاقاته مع ألمانيا ، كما لا يمكن ان تجعله مزمرا في تطبيق خطط من واجبه المقرره فيها •

لقد استندت الحكومة العراقية آنئذ في قطع العلاقات مع ألمانيا الى اسباب ليست من مقتضيات نصوص المعاهدة ، بل بدافع المجاملة وحسن النية وبدواف اخرى معها انحرص على رعاية مقتضيات العلاقات المتكونة بين المملكتين •

وقد ادى الامر بالحكومة القائمة بالتصرف في الافصاح عن حسن نيتها في قضية تسليم عدد من الرعايا الاساق الذين هم في سن الخدمة العسكرية الى المبعوث البريطاني غير ان بريطانيا التي تعودت انكران الجبيل لم تقابل ، قدمت له الحكومة العراقية في هذا الشأن بالرضى والامتنان واقما قابله بالسكر والاعتداء على حقوق العراق المشروعة •

لم يكن العراق منتظرا من بريطانيا الا مقابلته بالمثل في الحرص على تأييد حسن النية التي يوهن عليها والتي كانت ترغب في تحقيقها في مختلف الظروف والاحوال لكن بريطانيا التي جبيلت على خرق العهود والمواثيق قد قابلت العراق بعكس ما كان يرجو منها ، وبعكس ما كان يجب عليها كحليفة وافقت على التزاماتها وهي تستع بكامل ارادتها ، وحررتها •

موقف الحكومة العراقية من هذه التصرفات

ان الحكومة العراقية قد بذلت من التسهيلات أكثر مما نص عليه في معاهدة التحالف . يؤيد ذلك الأدلة التالية :

١- سمحت الحكومة العراقية بتأسيس مدارس في الجانبية لتعليم الطوائف لمختلف القوميات من جنس بريطاني .

٢- سمحت الحكومة العراقية وتسهلت بشأن حركات الطائرات البريطانية المتزايدة في الأجواء العراقية .

٣- سمحت الحكومة العراقية بشأن تجول ضباط الاستخبارات والارتباط البريطانيين في الأتربة العراقية وإصدارهم لرسر بالأهلين لغرض بحث دعايتهم الضخمة والفرق بين هذه الأمة . وبعد ذلك الحكومات العراقية المتعاقبة تعمل في سبيل معالجة هذا الأمر بالبروتوكول وذلك بلغت نظر السفارة البريطانية عشرات المرات الى ذلك . غير ان هذه المعالجة لم تشر شيئا مع الأسف .

الفصل الخامس

نتائج تدخل الإنكليز في شؤون البلاد الداخلية

تنتهي سلسلة الحوادث التي شرحت في الفصول السابقة بهذا البحث الذي يعتبر خاتمة لهذا الكتاب . وسيتطوّر هذا الفصل على شرح واف لاستهتار الإنكليز في تصرفاتهم الملتوية نحو العراق وفي تدخلهم في شؤونه الداخلية .

منح الإنكليز أنفسهم حقوقهم من منة متفقة مع المشرق ولا مع أية سنة من سنن القانون واستادا إلى هذا الطراز من التفكير أخذوا يتدخلون في أمور لا يقرعون على مدينتها أحد ولا يمكن أن يسكت عن تعاطيها أبداً إلا بعد أن خرجوا إلى بلادهم وبصناعة الوطن العامة .

ومن جراء ذلك أصبح لرئيس العامة وسائل الشعب حتى أخذ يرمي الحكومة العربية بمادة جديدة في حق الوطن والاستهتار بحياته المقدسة .

تأثير الإنكليز في مخالفة عبد الله واجبات الوصاية

واستعمل الله عندما انحطس الإنجليز وصي العرش العثماني السابق الأمير عبد الله . وبعد خروجهم من العراق تمّ اتفاق مع سيستهم الناشئة التي يستهدون من ووالها استخدام العراق إذا لم يقضون به مصالحهم الاستعمارية .

وعندما أوتى الأمير عبد الله في الحضانة الإنكليز واستمر على مخالفة واجبات الوصاية وعلى تحدي سلامة العرش الذي أوتى على صياقته من أي تمد أو عدوان ، وعندما شعر المخلصون بذلك ورأوا أنه قد بلغ به الاستهتار حدا أدى إلى التثبيث في استحصال البيعة لنفسه من بعض الناس والاندفاع نحو تحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان

المملكة ووحدة الامة تحقيقا لخطة بريطانية بحثة .. بذل المخلصون جهودهم في سبيل اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية وعيشا حاول المخلصون نصحه وافناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية بل عيشا حاولوا لفت نظره الى انه غير مسؤول دستوريا .

ومن جراء ذلك اخذت شؤون المملكة تسير من سيء الى اسوأ واوشكت الماكينة الحكومية ان تعطل وبدء اليأس من اصلاح الحال يتسرب الى النفوس المخلصة . فعم السخط كافة الاوساط العراقية، مما اضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالته تخلصا من المسؤولية الناشئة عن تصرفات الامير المذكور^(١) .

(١) نص الاستقالة برفيا —

صاحب السمو الوصي المعظم — ديوانية
سيدي .. لقد حاولت ان اسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجا سياسة تنفق ومصلحتها العامة ولم اشك في ان سموكم كان يرغب في ازالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير ان الايدي والمصالح الاجنبية التي يروقها ان لا تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعتمدت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص وفق خطتها المرسومة حملت سموكم على عدم الارتياح منها وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي وانعكافكم في قصركم العامر الامر الذي اثر على حرية سير الوزارة في اعمالها ، ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة وايقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب . اذ ان الوزارة التي اخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وادارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة رأت ضرورة استفتاء الراي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون لائق بين السلطين التشريعية والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فاني اعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية راجيا من سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة والله اسأل ان يمد سموكم بتوفيقاته .
بغداد في ٢١ — كانون الثاني — ١٩٤١

رئيس الوزراء
رشيد عالي

وبدلاً من أن يكون الأمير عبدالاله في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية مجرداً من الاندفاعات الشخصية والتخريبية ترك واجبات الوصاية سائراً من حقوق الأمة معضلاً لاحكام دستورها غير عابئ بما قد تولده هذه التصرفات المؤسفة من اخطار تحتم كرامة الأمة وتهدد كيان الدولة ولا سيما بعد ان أبدى رئيس الوزارة المستقيلة عسدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الانحاز من قبل اصحاب الرأي عليه بوجوب ممارسة صلاحياته وبالنظر الى ان هذه الأمة قد كافحت كفاح المستنيت لانشاء كيانها وضحت في سبيل توطيده بكل عزيز ، فليس من الهين على ابنائها ان يسبحوا بالغيب بفسادات الدولة والاخلال بكيان المملكة وسلامتها .

حكومة الدفاع الوطني

بناء على ما تقدم ، وحرصاً على محافظة كرامة وسلامة الدولة فقد اودع الجيش تدوير دفة الامور الى (حكومة الدفاع الوطني) برئاسة فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني الذي انجز الرئي العام الوطني ثقته به وامثاله الى صلاته السامية ربه يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جنو من الطائفية والتفقه العامة بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية . وقد برهنت حكومة الدفاع الوطني على انفسها للدستور العراقي وسيادة العرش . وذلك فيساح المجال لمضي الأمة لاعناء كلتهم النهائية في الوضع الراهن بكل حرية وصراحة .

عزل عبدالاله وانتخاب الشريف شرف وصيا

واجتمع مجلس الأمة بتاريخ ١٠-٤-١٩٤١ فقرر عزل الامير عبدالاله وتعيين الشريف شرف وصياً على العرش بدلاً منه فعبادت الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي (٢) .

(٢) تم الانتخاب بأكثرية ساحقة وكان عدد الحاضرين ٩٤ عينا ونائباً .

استقرار الوضع

وباضطلاع فضامة السيد رشيد عالي الكيلاني بعبء المسؤولية لاقى وزرائه كل عطف وتأييد من كافة عناصر الشعب وطبقاته ومن جميع البلاد العربية والاسلامية واعترفت بحكومته كل الدول الاجنبية عدا بريطانيا المندفعة بما كانت تضره من سوء نية تجاه العراق وما تنويه للقضاء على كيانه . فأخذت تراوغ بختلف الطرق والاساليب لخلق جو فاسد من القلق والاضطراب ولوضع مختلف العراقيل في وجه الحكومة التي لاقى عطف وتأييدا لم يكن مدعاة لارتياح بريطانيا .

من اجل ذلك اخذ المسلمة البريطانيون واباعهم يشرون الدعايات الفاسدة ضد العراق سواء في صحفهم او بواسطة محطات اذاعتهم او من الصحف والمحطات المتجورة لهم . او التي تخضع لسلطانهم . وعندما ذك باسم سفارتهم في العراق وعلى رأسها كودونوايس بنوزيغ المشاير الخسارة مستفادة من وراء ذلك تسييم واقلاق الرئي العربي العام .

اعتراف بريطانيا بمعانها للعراق

وليس ادل على سوء نية بريطانيا تجاه العراق من تصريح رئيس وزرائها ، فقي ١٩٤٧-١٩٤٩ شرح المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني بان حكومته كانت منذ نيسان ١٩٤٠ تفكر في ارسال قوات كبيرة لكي تبقى مقيمة في العراق غير ان حرب مصر حالت دون ذلك اد اجبرتها على ارسال تلك القوات اليها . هذا دليل قائم بذاته ويمكن حسه الى بقية الادلة الاخرى التي يتضح منها ان بريطانيا كانت عازمة ومقصدة على احتلال العراق والاعتداء على سيادته واستقلاله .

(٣) اقرا تفاصيل نوايا تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية (الجزء الثاني) المنشورة في هذا الكتاب .

منشور كورنوالس دليل آخر ٠٠ (٤)

وفي ٢ مايس ١٩٤١ وزعت السفارة البريطانية في بغداد نشرة تحت عنوان (رسالة من كورنوالس الى اهالي بغداد) وقد تضمنت هذه النشرة دعايات ضارة ضد المملكة العراقية ومقترحات وايافيل رتبتهما ادھا بمفرضة . وتفاوتا شائنا على رئيس الوزراء وعلى رجال المملكة الآخرين .

ومن مطالعة النشرة المذكورة يتبين ان السر كورنوالس منح نفسه حق التصرف بهذا الكيان وحق التدخل في شؤون لها علاقة باستقلال وسلامة الوطن العراقي التي يخرج عن نطاق اختصاصه .

ومع انه ليس بالغريب ان لا يملك هذا الحق على الرغم من كون ما جاء في المنشور المذكور مردود بفضل الحساس المتأجج في نفوس الشباب والشيوخ والنساء والامثال في كافة الاقطار العربية فالقول بسيخاف الحقيقة والواقع انما هو يراد به اخفاء هذا السعور الذي عم كل شيء ومنى على كل شيء . وعند ذلك نلما بحاجة الى التذليل على هؤلاء اي دعوة توجه من قبل رجل اجنبي جاء لتفيد سياسة حكومته للقضاء على كيان العراق . كما نفذ امثال تلك السياسة قبلة الاربعة عشر عاما التي قضها مستشارا لوزارة الداخلية في العراق .

ثم : ما شأن رجل جاء ليستل بلاده في هذه الديار حتى يخول نفسه حق البحث في شؤون البلاد الداخلية . او اية شرعة او عرف او منطق يخوله حق توزيع مشير فيها ضمن برحلات الدواة واثار خفاطر الناس واساءة البلاد التي آوته واكرم وفادته ؟

اوليس هذا من اوضح الدلائل على قيام بريطاني مع موفقة بما هنا وهناك بالتجاوز على سيادة العراق وعلى سوء نيتها تجاه هذه المملكة التي بادروها بالعدوان الاخير ؟؟

(٤) راجع نص المنشور في الجزء الخامس ص ٢١١-٢١٢ من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للسيد عبدالرزاق الحسيني .

خاتمة

من مجريات البحث ، ومن الأدلة الكثيرة التي تطرقنا إليها في فصول هذا الكتاب يتضح ما يلي —

أولاً — ان العراق كان مقدراً حقيقة التزاماته المنصوص عليها في المعاهدة العراقية — البريطانية بنصها وروحها .

ثانياً — ان بريطانيا لم تكن مقدرة التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة العراقية — البريطانية كما انها لم تقم بتنفيذها بنصها وروحها ، وانما تعمدت خرق احكامها بالرغم من كونها معاهدة جائرة .

ثالثاً — ارادت بريطانيا احتلال العراق وبدأت تستمرّد لذلك باعتمادها على سيادته واستقلاله بانزال قوات في الارض العراقية — وبتصرفات اخرى كثيرة .

رابعاً — وقف العراق من هذا الاعتداء موقف الحريص على ممارسة خصائص سيادته وعناصر استقلاله بشكل يتفق مع الكرامة والحزم .

خامساً — لم يبق شك من سوء نية بريطانية تجاه العراق ، وقد تايد ذلك بكثير من الحوادث والأدلة .

سادساً — ان بريطانيا هي التي بادرت القوات العراقية بالاعتداء في سن اللبان .

سابعاً — ان موقف العراق تجاه هذا الاعتداء كان موقف المدافع عن نفسه ، الحريص على كرامته واستقلاله .

ثامناً — ان السيد كورنوالس قام بتصرفات لا تتفق مع مهمته كممثل لحكومته في العراق . وعلى الرغم من عدم تقديم أوراق اعتماده قام بتوزيع نشرات فيها تطاول على رجالات العراق ومس كرامة البلاد متجاوزاً في ذلك حدود واجباته كرجل غريب لا يملك مثل هذا الحق .

تاسعاً — ان الإنجليز شجعوا الأمير عبد الله على مخالفة واجبات الوصاية وتحديه حرمة العرش .

معاهدة التحالف

بين العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والمستلكات

البريطانية وراء البحار واميراطور الهند .

لما كان رابعين في تونيق اواخر تصدقة ، والاحتفاظ بصلات

حسن التفهم وادامتها من بين بالديهم .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف ،

الموقع عليها في بغداد في اليوم ثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة

ست وعشرين وتسعمائة بعد الف الميلادية ، الموافق اليوم الثامن

والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الف

الهجرية ، وقد ينظر انظر بعد ، في فترات متتالية ، مدة كل منها اربع

سنوات ، في حال في استطاعه الامح على ادخال العراق في جميعية

الامم ،

ولما كانت حكومة جلالتهم في بريطانيا العظمى وايرلندة التسالية

قد اعلنت الحكومة العراقية ، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر

من شهر الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الف ، انها مستعدة

لتعقد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنين وثلاثين وتسعمائة

بعد الف ، واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر

كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الف ، ان هذه هي

نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة

البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، ستتهي من تلقاء نفسها عند ادخاله

العراق عصابة الأمم ، ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب
الجلالة البريطانية ، يريان أن الصلات التي ستقوم بينهما ، بضفة كونهما
ملكين مستقلين ، ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة ،
فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية . على قواعد
الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام . تصبح نافذة عند دخول
العراق عصابة الأمم ، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما : عن جلالة
ملك العراق : —

نوري باشا السعيد : رئيس الوزراء . ووزير الخارجية .
حامل وسامي النهضة والاستقلال من هضبة الثاني سي . ام .
جيه . دي . اس . او .
وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وبرتند والممتلكات البريطانية
وراء البحر واميراطور الهند :
عن بريطانيا العظمى وبرتند النمساوية : لفرنسيس كركل : السر
فرنسيس هنري هينتون جى . سي . ف . او . كي . سي . ام . جيه . كي .
بي . اي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .
اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما ، فوجداهما صحيحة فعد
اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى — يهود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة
ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية . ويؤسس بين الفريقين
السامين المتعاقدين تحالف وثيق . توفيدا لصداقتهما وتقاهما الودي
وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع
شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له اساس بمصالحهما
المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين السامين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد

الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف . او قد يخلق مصاعب للفريق الاخر .

المادة الثانية - يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق السامي المتعقد الاخر ، مثل سيجي (دبلوماسي) يعتمد وفقا للاصول المرعية .

المادة الثالثة - اذا ادى الى نزاع بين عراقى وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بدت الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساء مسا لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية . وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم . ووفقا لماي تعهدت دولية اخرى ، يمكن تنفيذها على نعت الحجة .

المادة الرابعة - اذا شتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه . يبادر حينئذ الفريق السامي المتعقد الاخر فورا الى معونته . عليه كونه حليف . وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعى في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب : او خطر حرب محقق : تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية : جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات . ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهسر ، والموانيء ، والمطارات . ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وايضا - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداءات الخارجى تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق ، بأن حفظ وحماية مواصلات

صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة ، في جميع الاحوال ،
هما في صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن اجل ذلك ، ونسبلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة
البريطانية ، وفق للسادة الربعة اعلاذ يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح
صاحب الجلالة البريطانية ، ذيلة مدة التحالف ، موقعين للمعادنين
جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، او في جوارها ،
وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب
نهر الفرات .

وكذلك ياذن جلالة ملك العراق ، لصاحب الجلالة البريطانية ، في
ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الامكن الاتفة الذكر ، وفق لاحكام
ملحق هذه المعاهدة ، على ان يكون مفهومه ان وجود هذه القوات ان
يعتبر بوجه من وجود احتلال ، وان يسي على الاطلاق حقوق سيادته
العراق .

المادة السادسة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها
المادة السابعة — تحمل هذه المعاهدة محل معاھدتي التحالف ،
الموقع عليها في بغداد ، في اليوم العشر من شهر تشرين الاول لسنة
اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق اليوم التاسع
عشر من شهر صفر سنة احدى واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي
اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة
بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي
الآخرة لسنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات
الفرعية الملحقه بها ، التي تسمى ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز
التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين ، في كل من اللغتين العربية
والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة — يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه ، عند

الشرع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية »
جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق
بالعراق ، وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من
هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي
شيء من هذه المسؤوليات ، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق
وحده .

ومن المعتبر به ايضا . ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة
على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق . وفقا لأي وثيقة دولية
أخرى ، ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده . وعلى
الفريقين السامين المتعاقدين ان يبدوا فوراً في اتخاذ الوسائل المناسبة
لضمان نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة - ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه
الى الاخلال . او يحل بالحقوق والتعهدات المترتبة . او التي قد تترتب
لأحد الفريقين السامين المتعاقدين . او عليه . وفقاً لميثاق عصبة الأمم .
او معاهدة تحريم الحرب . الموقع عليها في باريس في اليوم السابع
والعشرين من شهر آب سنة ثمان وعشرين وتسعة بعد الألف
الميلادية .

المادة العاشرة - اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتعلق هذه المعاهدة ،
او تفسيرها . فلم يوفق الفريقان السامين المتعاقدان الى الفصل فيه
بالمفاوضة أولاً بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة
الأمم .

المادة الحادية عشرة - تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل الابرام بأسرع
ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم .
وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ
تنفيذها ، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في
تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين السامين المتعاقدين ان يقوموا ، بشأن

على طلب احدهما ، بمقتد معاهدة جديدة ، ينص فيها على الاستمرار
على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في
جميع الاحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على
مجلس عصبة الأمم .

واقارار ان تقدمه قد وقع كل من مندوبين المتفاوضين على هذه
المعاهدة وختنها بختمه .

كتبت في بغداد على نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران
للسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر
صفر لسنة تسع وربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية .

التوقيع : نوري السعيد

التوقيع :

F. H. HUMPHRYS

ملحق

- ١ -

يعين صاحب الجلالة البريطانية ، من حين لآخر ، مقدار القوات
التي يقيسها جلالتها في العراق وفقدا لاحكام المدة الخامسة من هذه
المعاهدة ، وذلك بعد مشورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقوم صاحب الجلالة البريطاني قوات الهندي^(١) لمدة خمس
سنوات ، بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يسكن
صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية ، للحلول محل
تلك القوات ، وعند انتهاء تلك المدة ، تكون قوات صاحب الجلالة
البريطانية قد انسحبت من الهندي ولصاحب الجلالة البريطانية ايضا ان

(١) الهندي : معسكر الجيش البريطاني في جنوبي بغداد آنذاك .
وقد تسلمه الجيش العراقي وسمي بمعسكر الرشيد .

يفيم قوات في الموصل لمدة ، حدها الاعظم خمس سنوات ، تبتدي من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

-٢-

بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات ، والامتيازات ، في شؤون القضاء ، والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعضاء من خرائب) التي تنسب بها القوات البريطانية في العراق ، شاملة القوات المنسار اليها في الفقرة الاولى اعلاه ، ونسب ايضا قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ، وهي القوات التي يحتل وجودهم في العراق : عملا بأحكام هذه المعاهدة ومنحها ، او وقتا لا يتفق فيه بعده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وايضا يؤتمن على بحكم ان خربيع محلي ، له مسائل بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة ، وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية ، فيما يتعلق بالحصانات ، والامتيازات ، اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تنسب به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

-٣-

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتسقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، وتدريبها ، واعالتها ، وعلى منحها عين التسهيلات استكمال التعرف الالاسكي التي تنسب بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

— ٤ —

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى ثقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالتهم البريطانية ، وفقا لاحكام هذه المعاهدة ، وان يؤمن سن القوانين التشريعية ، التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الانقصة الذكر .

— ٥ —

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على ثقة جلالة ملك العراق وهي :-

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية في المملكة المتحدة .

٢ - تقديم الاسلحة والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والسيارات ، من احسن طراز متيسر ، الى قوات جلالة ملك العراق .

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، لخدمة مصلحة استخبارية في قوات جلالة ملك العراق .

— ٦ —

ولما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين : العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه ، اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب ، فأنهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضا بأن اتي اشخاص من قواته ، من الذين قد يوقدون الى الخارج للتدريب العسكري . يرسلون الى مدارس ، وكليات ، ودور تدريب عسكرية ، في بلاد جلالة البريطانية . بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر اخر كان .

ويتعهد ايضا بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالة واسلحته لا تختلف في نوعها عن سلحة قوات صاحب انجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

- ٧ -

يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم . عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية ، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ، ولتقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق ، وسككه الحديدية ، وممرقه المائية ، وموانئه ، ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذا غاما في زمرقة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للسوانية العراقية

ف. هـ. هـ.

ن. س.

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

الاتفاقية المالية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠
إيفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ،
للمفاوضة في الأمور التالية :-

١ - قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات
التي قررها مجلس الوزراء .

٢ - حل القضايا المتعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية
الشيخين ، ومحطات خدمة القند السمي ، وقضية الميناء .

٣ - السعي لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لربط امور
العراق بوزارة الخارجية البريطانية ، والمباحنة مع البريد المالية
لتأسيس بنكين ، وسمي وزراعي ، وسمي لأيجاد المبالغ اللازمة لتقييم
بمسئرين العراق ، وحبانية ، وعكر كوف ، وابو غريب ، وتقديم نتائج
مباحثاته ومناقشته الى مجلس الوزراء .

وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٠

« اعاد مجلس الوزراء النظر في قراره السابق ، المتخذ في جلسته
المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠ بقرار ايفاد فخامة نوري باشا السعيد رئيس
الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الأمور التالية :-

١ - قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات
التي قررها مجلس الوزراء .

٢ - حل القضايا المتعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ،
وقضية الشيخين وقضية الميناء وغيرها .

٣ - السعي لاييجاد المبالغ اللازمة للقيام بشريع المصرف
والجباية وعركوف وأبي غريب وتقديم نتائج مباحثاته ومسايعه الى
مجلس الوزراء » .

اما التعليقات التي اعطتها الحكومة الى نوري باشا السعيد فهذا
نصها : -

١ - قضية امتياز النفط : توافق الحكومة العراقية على اقتراحات
اللجنة الوزارية المؤلفة من فخرية جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ،
ومعالي جليل باشا الرازي وزير المواصلات والاشغال والمستر وبشلي
مستشار وزارة المواصلات والاشغال ، المرسلة الى كسباب الوزارة
الاخير المرقم س/٢٧٤ والتاريخ في ١٣-٧ ايار ١٩٣٠ عدا سعر النفط
الاسود الذي يجب ان يكون بالمئة اربعين ، وعلى ان لا تضاف اية نفقة
مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات .

٢ - حسم قضية السكك الحديدية حسب مقترحات الحكومة
العراقية ، او تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية .

٣ - الغاء اعتناء شيوخ المحصرة والكوبت من الضرائب ، والغاء
مخصصات المعتمد السامي .

٤ - تسجيل املاك الميناء باسم الحكومة العراقية .

ما نصت عليه المعاهدة :

لما عقدت المعاهدة العراقية - البريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ الحق
بها الكتاب التالي في جملة ما الحق بها من مذكرات ومراسلات :

ديوان مجلس الوزراء
بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة !

عطفًا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، اشرف بأن

اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المائل المالية المعلقة ، وهي
المائل المتعلقة بالسكك الحديدية العرقية، وميناء البصرة والمائل التي
يقتضي تسويتها : بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ، ستكون موضوعا
لاتفاق اخر يعقد بأسرع ما يستطيع ، ويعتبر ذلك الاتفاق جزءا
لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في يوم واحد .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفرز جي . سى . في . او . كي . سي . ام .
جي . كي . بي . تي . سي . آي . أي .

المستند السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

هذا وقد توصل الطرفان الى اقرار الاتفاقية الجديدة في لندن في

يوم ١٩ آب ١٩٣٠ .

الكتاب السري الخاص بحرس المطارات

بعد ان استقلت وزارة نوري السعيد الثانية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ وتألقت الوزارة الشوكية في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، عشر على كتاب سري الحق بالمعاهدة الجديدة دون ان يطلع عليه احد ، لا الملك فيصل الاول ولا مجلس وزرائه ولا مجلس الامة ولا صحافتها :-

وزارة الخارجية سري بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

سيدني

اشارة الى المادة ٤ من ملحق المعاهدة التي وقعتها اليوم اشرف باخباركم انه عندما يأتي الوقت الذي تنفذ فيه احكام تلك المادة ، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لاجل العرس الخاص المشار اليه في هذا الملحق .

لا اتوقع ان تحصل ضرورة لاتخاذ اي تشريع لتأمين جريان هذا الترتيب بسهولة ولكن اذا كانت هناك نقطة ووجد من الجهة العملية ان القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض فان التشريع اللازم سيمر بدون تأخير .

(أ) تتألف القوة من رجال لايتجاوز عددهم ١٢٥٠ ما عدا الموظفين البريطانيين

(ب) تكون الخدمة في القوة اختيارية وتمضي هذه الخدمة اي عضو من القوة المذكورة من احكام اي قانون لاجل الخدمة الاجبارية .

(ج) تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضباط البريطانيين والعراقيين ، الذين هم دونه درجة ، كلهم تابعين الى جلالة ملك العراق ، ويدخل ضمن ذلك سفار الضباط وضباط الصف البريطانيون . بحسب الحاجة ، وتكون لهم السلطات التي تختص بربتهم عادة . وللقائد الصلاحية بوضع قواعد ، فيما يختص بالتجنيد ، والادارة ونوع الاسلحة والتجهيزات واللباس وكيفية التدريب ومقدار الراتب وشروط الخدمة .

(د) اما بخصوص التنظيم فستكون القوة : باستثناء الموظفين البريطانيين خاضعة الى القانون العسكري العراقي .

يمنح القائد ، والضباط البريطانيون التابعون ، السلطات الجزائية اللازمة ويكون للقائد الحرية التامة من جهة دعوة ديوان الحرب وتأليفه وتصديق الاحكام الصادرة من ديوان الحرب الذي لا يكون القائد عضوا فيه من قبله وفي الاحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضوا في الديوان او يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحدة يجرى تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع .

(هـ) تكون وظيفة القوة الاساسية حماية قواعد الطيران في العراق ، التي قد تكون : بموافقة الحكومة العراقية مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتتناول هذه الوظيفة مهمة المحافظة على مواد ومخازن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيشا كانت ، ولأجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الاجرائية عنها عائدة الى القائد ، توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق .

(و) من المتفق عليه : انه قد تدعو الضرورة ، من وقت لآخر - لأجل القيام بالوظائف المذكورة اعلاه - بصورة منظمة - ان يتلقى اعضاء القوة لاوامر من ضباط قوات صاحب الجلالة البريطانية : تبلغ هذه الاوامر الى القوة عادة بواسطة ضباطها ، غير ان الحكومة العراقية

لاتعارض ، عند الحاجة ، في اصدار هذه الاوامر بصورة مباشرة وتتخذ التدابير في هذه الحال ، لتأمين اجبار جميع اعضاء هذه القوة على امتثال هذه الاوامر وتعتصم بنفس الصيانات ، كما لو كانت الاوامر قد اعطيت من قبل ضابط قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، ومن المتفق عليه ان سلطة القيادة على القوات العراقية ، التي قد تمنح الى ضابط قوات صاحب الجلالة البريطانية لا يمكن ممارستها الا فيما يتعلق بالقوة الخاصة .

(ز) تسدد نفقات القوة كلها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية العظمى .

اتشرف بان اکون یا سیدی خادمکم المطیع جدا •

• • •

فخامة السرف • ه • هفریز • جی • سی • فی • او النخ • •

معتد صاحب الجلالة البريطانية السابق في العراق

آراء في المعاهدة العراقية - الانكليزية

● كتبت جريدة (نيويورك تايمس) الامريكية في عددها الصادر يوم ٦ تموز ١٩٣٠ تقول :

« ... فمن الجهة الواحدة وضعت المعاهدة حدا فاصلا لمسئولية الانتداب الذي اضطلمت به بريطانيا على العراق منذ ان وضعت الحرب العظمى اوزارها ، ومن جهة اخرى ابقت مستقبل هذه الدولة العربية مكتنفا بفيوم من الفموض » .

● قال المسيو ديار عضو لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الامم حول معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وانكلترة في معرض مناقشته للمعاهدة المذكورة ما يلي (١) : -

« ... وانا شخصيا لا احب ان ارى بلادى تدخل في مثل هذا التعهد الذي قبله العراقي على نفسه » .

● اما لجنة الانتداب نفسها فقد صرحت في تقريرها النهائي المرفوع الى المجلس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ : -

انها « رأت ... على ما كان في بعض احكام معاهدة التحالف المنقذة في ٣٠ نيسان ١٩٣٠ من شيء غير مألوف في المعاهدات التي على هذا النمط ... ان الجهود التي تعاهد العراق بها مع بريطانيا لن تدخل خلافا صريحا باستقلال الدولة الجديدة » .

● نشرت جريدة (العالم العربي) في ١٧ و ١٨ تشرين الاول ١٩٣٠ آراء الزعماء السياسيين الذين عارضوا معاهدة ١٩٣٠ ثبت بعضها للتاريخ :
١ - ياسين الهاشمي :

لم نصف المعاهدة الجديدة شيئا الى ما اكتسبه العراق ، بل زادت في اغلاله . عزلته عن الاقطار العربية ، وباعدت ما بينه وبين جاراته الشرقيتين .

(١) محاضر لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الامم ص ٧٦ من محضر الجلسة ٢١ .

٢ - رشيد عالي الكيلاني :

« اقل ما يقال عن المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوفاقي بالاحتلال الدائم ، واباحت لبريطانيا ان تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته ، و اضافت الى القيود والابقال الحالية قيودا وانتقالا استرطاه ، كبرى رفضها مع الاتفاقيات المنقحة بها . »

٣ - حكمت سليمان :

« المعاهدة العراقية - البريطانية تضمن الاحتلال الابدي ، وهي منحت لبريطانيا حقوقا وامتيازات بدون اى عوض . ونما ذبولها « ولا سيما ديلها المالي ، فانها بعد انقراض اصرار جسيمه بلا مير لها « .
٤ - يوسفى السويدي :

« لا نطمح رغائب البلاد ، اذ جرت هادمه لكل الجهود التي صرفت في سبيل تخفيف وطاء المعاهدات والاتفاقيات السابقة . لا اعتقد ان البلاد تقبلها لتقل وطانها ، لذلك ارفضها « .

٥ - عبدالعزيز القصاب :

« . . . لم نحقق رغائب الشعب العراقي ، الذي ضحى بالفاني في سبيل تحقيقها فاني ارفضها لانها انت مثقلة كاعل البلاد وهادمه آمالها « .

٦ - كامل الجادرجي :

« . . . ان نتيجة هذه المعاهدة وذبولها حماية شديدة الوطاة واحتلال دائم وفضاء مبرم على الجامعة العربية ، وذبولها غير قابلة الاحتمال « .
٧ - السيد عبدالمهدى :

« المعاهدة : -

- ١- جعلت العراق ميدانا للمصالح البريطانية وجزءا من مستعمراتها .
- ٢- صدعت الجامعة العربية ، ومنعت اتصالا بالاقطار المجاورة .
- ٣- وضعت مرافقنا تحت النفوذ الاجنبي . انقلتنا بالديون .
- ٤- قيدت الاولاد والاحفاد .

٨- الشيخ محمد رضا الشيباني :

« اني ارتأى رفض مشروع المعاهدة وملحقاتها لانه مشروع تحصل العراق بموجبه كثيرا من المفارم والتبعضات ، ولم يكتسب في مقابل ذلك حقا جديدا من الحقوق .

٩ - حمدي الباجه جي :

« ان المعاهدة الحالية عدا انها تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائما ومستمرا ، تجرد العراق من معلومات الدول في خصوص مظاهر الاستعمار القتال . ان الضغط البريطاني الحالي في الحقيقة يستند على قوة مطار الهندي ، اما غدا فيستند على مطارات غربي الفرات بدون خشية المداخلة الدولية لان المهم عندي في المعاهدة العاصرة هو قطع حق الدول في المداخلة بشؤون العراق لتحتكر بريطانيا الاستعمار في العراق وهذا هو السبب في جعل تنفيذ المعاهدة بعد مدة حتى تتمكن بريطانيا في هذه الاثناء من مساومة الدول لترضى بترك العراق فرنسا بيد الاستعمار الانكليزي لا كما حصل لمصر بمساومة فرنسا في مراكشي وايطاليا في طرابلس الغرب والمانيا في المرقية واني اعتقد ان دور الشدة والبطش سينزاد وسيصبح مريعا للغاية بسبب هذه المعاهدة فيجب ان نرفضها بناتنا » .

اعدام قادة الثورة

.. وفي يوم من اعز واشرف ايام المروبة السخية بالبلد والهداء .. حملت ارجوحة الابطال شهداء خالدين خلود النضال العربي ، ففي الخامس من مايس من عام ١٩٤٢ تم في معسكر ابي غريب تنفيذ حكم الاعدام بالمقاتلين البطون العقيد فهمي سعيد والعقيد محمود سلطان والمكافح الشهيد يونس السباعي بعد محاكمة عسكرية صورية جرت سراعا بامر من عبدالاله .

وفي عام ١٩٤٤ ، نفذ حكم الاعدام بالشهيد العقيد كامل شبيب في سجن بغداد المركزي من غير ان تعد محاكمته مجددا ، وهو ما جرى العرف عليه في حالات الحكم القياسي ، وانما استند في تنفيذ الحكم الجائر الى فرار المحكمة السورية المذكورة التي مثلت ايشع صورة من صور انتهاك الحقوق الانسانية والفضوح لارادة المستعمرين وعمالهم ، وكان الشهيد شبيب معتقلا في سجون روديسيا البريطانية بجنوب افريقيا منذ ان لقي القبض عليه في ايران بعد احتلالها عام ١٩٤١ .

اما الشهيد البطل العقيد صلاح الدين العباغ فكان قد لجأ الى تركيا ، واقام فيها اربع سنوات لاجئا سياسيا . ولكن ضعف الاستعمار البريطاني وعمالته على تركيا اضطرها الى التخلي عن كلمتها .. والى القلب الى الشهيد بمفارقة الاراضي التركية ، فهرب الى سوريا وظل مختفيا اياما في مدينة حلب ، حتى استطاعت يد الخيانة في العهد الملكي الاستعماري ، ورجاله القرفون من اذئاب الاستخبارات البريطانية وعماله عبدالاله ونوري السعيد ان تلقي القبض على الشهيد وتسلمه الى السلطات البريطانية التي سلمته بدورها الى الحكومة العراقية . فنفذ فيه حكم الاعدام في السادس عشر من تشرين الاول عام خمسة واربعين وتسعمائة

والف بدون محاكمة . وزيادة في التكنيل بالشهيد البعن والتدليل على
الرضوخ التام للإرادة الاستعمارية الخافدة ، فقد علقت جثته امام مبنى
وزارة امفاع .

ويشاء ربك العلي القدير ، حبيب كل الاحرار الطيبين . . ان يعيد
التاريخ نفسه . . ففي نفس المكان نفسه . . وفي صبيحة الرابع عشر من شهر
الاجر من عام ١٩٥٨ ، كان الشعب انتعش لنراة ولقدحه الخالدين . .
يسجل جثة العميل عبدالاله وبمعه ، امام باب وزارة الدفاع لا انتقاما
وحسب ، وانما درسا بليفا ينبغي ان يترسخ في اذهان
العروبة . . وما اروع واشد الدرس الذي ينبغي ان يتعبد على الخارجين
على ارادته .

لقد مات صلاح وفهمي ومحمود ومن ورنس . . ومات غيرهم
كثيرون شهداء على مذبح الحرية ورحمة ، بعروبة ومن اجل مستقبل
افضل لهذه الامة التي ضجت صحائف التاريخ الانساني من فيض
تضحياتها والخالدين فيها . . وما هي الاقل التضال تحت الخطى نحو
اهدافها الكبرى مستمدة من ذكريات شهداء مايس وكل ضحايا الدرب
النامي . . العزيمة والايمان والثبات في معركة العروبة من اجل تحريرها
الشامل وتقديمها المضاء ووحدتها الكبرى .

فالى شهداء الثورة الخالدة الف نحية وسلام . . وبمينان ان تخدم
ذكرياتكم في قلوبنا الى الابد الابيد .

الافول المشرق

الشاعر العروبة، نخند المرحوم
معروف الرصافي

القصيدة الخالدة التي نظمها الشاعر الخالد المرحوم معروف الرصافي في رثاء الشهداء الأبرار الذين حاربوا الإنسي في مايس ١٩٤١ ولذين اعدموا شنقا بأسلوب شنيع لن ينساه شعب العراق .. وفي هذه الايات يعبر الشاعر الخالد عن اعق المشاعر نحو صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد ويونس السبعاوي وكامل شبيب ... شهداء العراق في نورهم من اجل التحرر من الاستعمار والعبودية ..

ايها الانجم التي قد راينا
ان هذا الافول كان شروفا
رسياني الزمان منه بسعد
شنقوكم ليلا على غير مهل
افكانوا في ظلمة الليل نجرا
هكذا الخائف الرب يوازي
شنقوكم لانكم قد جعلتم
شنقوكم لانكم قد ايتتم
فاستحقوا القن الذي كررته
سيديم الزمان لعنا عليهم

ايها الانجم التي قد راينا
ان هذا الافول كان شروفا
رسياني الزمان منه بسعد
شنقوكم ليلا على غير مهل
افكانوا في ظلمة الليل نجرا
هكذا الخائف الرب يوازي
شنقوكم لانكم قد جعلتم
شنقوكم لانكم قد ايتتم
فاستحقوا القن الذي كررته
سيديم الزمان لعنا عليهم

ب اسي من وصاها محسوس
بجل التمجيد والتفديس
هو تعظيمكم بخفض الرؤوس
شرف خالد لكم قلموس
يوم بوعس كحرب يوم البسوس
وتلف بحر نزار المجوس
ب شحوب وغيرة وعبوس
مثل تيار لجة القاموس
ميريا عن تشيخنا المهموس
يتاني من صاخبات النفوس
ان نسي يوم شنقكم او تنوسي

ايها الانجم التي تركتنا
في سبيل الاوطان متم فخرتم
وستبقى الذكرى لكم ذات رمز
وسيجري احترامكم في مجالي
ان يوما به نعتبم اليانا
قد حكاها طولا وشوفا وبغيا
فيه ابدت منا الوجوه كلوحا
اذ سكنا وفي القلوب ارتجاج
واظنا عن الكلام سكونا
ووجعنا حزنا، ورب وجوم
برأت ذمة المروءة منا

جريدة الفيحاء الممشقية في عيدهما الصادر يوم ١٢ مايس ١٩٥٢

الثورة في العراق

في مذكرات ونستن تشرشل

— رئيس وزراء بريطانيا — (١)

نصت المعاهدة الانكليزية — العراقية لسنة ١٩٣٠ على ان لنا في وقت السلم ، في جيلة الحقوق والتعهدات الاخرى ، الاحتفاظ بقواعد جوية قرب البصرة والحجاية ، كما لنا حق امرار قواتنا العسكرية والمعدات الحربية في جميع الاوقات . كما نصت المعاهدة على ان تقدم لنا ، وقت الحرب ، كافة التسهيلات والمرافق الممكنة بما في ذلك استخدام السكك الحديدية والطرق النهرية والمواني والمطارات لامرار قواتنا المسلحة . (٢)

وعندما أعلنت الحرب ، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع المانيا ، الا انه لم يعلن الحرب عليها . وعندما دخلت ايطاليا الحرب لم تقطع الحكومة العراقية علاقاتها بها . لذا فقد اصبحت المفوضية الايطالية في بغداد المركز الرئيسي لبث الدعاية لدول المحور واثارة الكراهية ضد بريطانيا . وكان مفتى القدس ، الذي هرب من فلسطين قبل نشوب الحرب بقليل قد لجأ الى بغداد واخذ يتعاون لتحقيق هذا الغرض .

وباندحار فرنسا ووصول لجنة الهدنة (المحورية) الى سوريا ، بلغ النفوذ البريطاني دركاً واطناً واصبح الوضع يسبب لنا قلقاً كثيراً . لذلك

(١) ونستن تشرشل « الحرب العالمية الثانية — المجلد الثاني —

صفحة ٢٢٦ — ٢٢٧ » .

(٢) المادة الرابعة من المعاهدة العراقية — الانكليزية .

فاننا بسبب مشاغلتنا في الجهات الاخرى ، فان اي عمل عسكري من جانبنا لم يكن موضع بحث ، وكذا علينا ان نستمر على تلك الحالة قدر المستطاع !

وفي مارت ١٩٤١ حدث تطور زاد الوضع سوءا ، فقد اصبح رشيد عالي ، الذي كان يتعاون مع الالمان ؛ رئيسا للوزارة وبدء هو وثلاثة من كبار الضباط العراقيين الذين اطلق عليهم اسم « المربع الذهبي » سؤامرة في العراق . وفي نهاية مارت هرب الامير عبدالاله - الوصي الذي كان يعمل للانكليز في العراق .

لهذا اصبح مهنا جدا اكثر من اي وقت مضى ، ان تحافظ على سلامة ميناء البصرة : ميناء العراق الرئيسي الواقع على الخليج الفارسي (العربي) . وقد كتب الى وزير الهند المذكورة التالية : —

من رئيس الوزراء الى وزير الهند

٨ نيسان ١٩٤١

« كنت قبل مدة ، قد اقترحت بانك تستطيع الاستغناء عن فرقة اخرى من قوات الحدود للشرق الاوسط . ان الحالة في العراق اصبحت سيئة ، وعلينا ان نؤمن على البصرة لان الامريكان اخذوا يهتمون اهتماما زائدا بانشاء قاعدة جوية كبيرة حيث يسهل فيها الشحن مباشرة . ان هذه الخطة مهمة جدا بسبب التطور الحربي نحو الشرق ، دون اي شك ، ساقوم بابلاغ رؤساء اركان الحرب بانك ستبحث هذه الاحتمالات ، كما ان الجنرال اوكلتك يعتقد بإمكانية تقديم قوة اضافية . »

وفي نفس هذا اليوم ابرق مستر ايمري - وزير الهند - الى نائب الملك في الهند ، بمضمون هذه الرسالة ، فابدى اللورد لنكتكر والقائد العام الجنرال اوكلتك ، استعدادهما التام لنقل لواء من المشاة ، وفوج

من مدفعية الصحراء ، وقد امرت بالاتجاه الى البصرة ، اذ كانت معظم هذه القوة على ظهر باخرة في طريقها الى الملايو مع قوات اخرى ، كان مقررا الالتحاق بها في اسرع وقت ممكن .

وفي ١٨ نيسان نزل جنود هذا اللواء في البصرة دون مقاومة وتحت حماية فوج من البريطانيين سبق ان انزل في الشعيبة عن طريق الجو في اليوم السابق . وقد طلبت الى حكومة الهند ان تبعث في اسرع وقت ممكن لوائين آخرين كانا قد اعدا ليرسلا الى الملايو .



من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسمي (المستشار العسكري للمستتر
تشرشل اثناء الحرب) والى مجلس اركان الحرب والى كل من يهمه الامر

٢٠ نيسان ١٩٤١

« يجب ارسال القوات الى البصرة باسرع وقت ممكن ، ويجب ارسال
الاولوية الثلاثة على الاقل بالسرعة الممكنة ، كما سبق ان وعد بارسالها . »



من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية

٢٠ نيسان ١٩٤١

« يجب ان يوضح للسكرتير كلمان كورنواليس - السفير البريطاني في
بغداد - بان هدفنا الرئيسي من ارسال القوات الى العراق هو اثناء
وحماية قاعدة تجمع في البصرة ، وان كل ما يحدث في الاقسام الاخرى
من العراق باستثناء الجبالية ياتي في الدرجة الثانية ، من حيث الاهمية ،
في الوقت الحاضر . لقد لجأنا الى الابتعاد عن حقوقنا التي تخولنا
ايها المعاهدة لحماية هذا الاتزال ولاجتباب اراقة الدماء . على ان
استعمال القوة بأقصى حدودها امر لا بد منه اذا استلزم الحال لضمان
هذا الاتزال . لهذا فان وضعنا في البصرة لا يستند على المعاهدة وحدها
وانما يستند على حدث جديد قد يتجهم عن العرب ، على ان لا تغطي اية

تمهيدات بأن قطعائد العسكرية سترسل الى بغداد ومنها الى فلسطين عبر العراق . كما ان حق المطالبة بتعهد من هذا القبيل لا يمكن الاعتراف به لحكومة انقضت الحكم (كذا) عن طريق الانقلاب في بلد هضمت حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة . وعلى كنهان كوررنوالس ان لا يقيد نفسه باعطاء اية ايضاحات . »

وعندما علم رشيد عالي من سفيرنا ان دفعات اخرى ستصل الى البصرة في الثلاثين من نيسان قال انه لا يوافق على اتصالات جديدة قبل ان تكون القوات النازلة في البصرة قد غادرتها فعلا . وقد ابلغ الجنرال اوكلنك الاستمرار بانزال القوات رغم كل شيء . وعلى هذا فان رشيد عالي ، الذي كان يعتمد على المساعدة الجوية الالمانية والجنود الالمان المنقولين جوا ، على العمل . قام بميل عدائي ضد الجبائية قاعدتنا الجوية للتدريب في صحراء العراق .

في يوم ٢٩ نيسان نقل بطريق الجو من بغداد (٢٣٠) امرأة وطفلا من الانكليز . وكان عدد المقاتلين في الجبائية حوالي (٢٢٠٠) رجل ، وكان عدد المدنيين (٩٠٠٠) . وهكذا اصبحت مدرسة الطيران مهمة جدا بالنسبة للحالة الراهنة ، لذلك فقد اتخذ وكيل قائد الجو « سمارث » والذي كان امرا ، كافة الاحتياطات المسكنة . بسرعة فائقة للآفاة الازمة المتفاقمة . على ان مدرسة الطيران كان لديها طائرات من الطراز القديم وتغيرها من طراز طائرات التدريب ، ثم جاءتها طائرات متحاربة من مصر من طراز كلاذيتير ، وبهذا تكونت اربعة اسراب من مجموع ٨٢ طائرة . وبالإضافة الى ذلك فقد وصل اليها عن طريق الجو فوج من الجنود الانكليز من الهند في ٢٩ من نيسان . على ان وسائل الدفاع الارضية للاميال البعدة المعينة بالقاعدة كانت غير ذي بال .

في ٣٠ نيسان وقعت القوات العراقية على بعد ميل واحد من القاعدة في السهل الذي كان يطل على المطار والمسكر والتلال المحيطة . ثم اعقبها امدادات اخرى وصلت من بغداد قاصبح عددها تسعة الاف رجل

وخسعين مدفعا •

انقضى اليومان التاليان في محادثات لاجدوى لها •• وفي فجر الثاني من مائس بدأ القتل •

وفي الوقت الذي اخذ الخطر الجديد يتفاقم ، اخذ الجنرال ويفل يظهر بمظهر المتحذلق في تحمل المسئوليات بشكل يلفت النظر ، فقال انه سيقوم ببعض الاستعدادات الممكنة • وسيبذل قصارى جهده لحمل قوة كبيرة من فلسطين للتدخل ، الامر الذي قد يؤثر بموجبه على الحكومة العراقية • وكان يعتقد ان القوة التي يستطيع اعدادها لن تكون كافية ، وقد تاني متأخرة اذ انها تحتاج اسبوعا قبل ان تزحف •• مع العلم ان زحفها سيقعف مركز فلسطين وقد يعرضها الى الخطر في وقت اخذ التحريض على العصيان قد بدأ فعلا ، فقال :-

« لقد نهتكم مرارا الى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الوقت الحاضر ، كما اكدت عليكم باستمرار تعاضد الاصطدام بالعراق •• ان قواني موزعة توزيعا واسعا بحيث لا يمكن الاستغناء عن اى قسم منها بما لا يعود علينا باية فائدة »

كانت الاحوال في سوريا مرتبكة ايضا ، وقال القائد العام للشرق الاوسط •• « ان اكبر قوة يجب توفيرها من اجل سوريا حتى يتم اعداد الاستراليين ، اذ كانت تضم لواء من الخيالة الالين وفوج واحد من المدفعية وفوج من المشاة على شرط ان لا تورط انفسنا في العراق •• »

لم يكن متوقعا لهذه القوة ان تقاوم عدد الجنود الذي كان في استطاعة الالمان ارساله الى سوريا ، كما انه لا يجوز ارسال هذه القوة الا اذا اظهرت حكومة فيشي الفرنسية مقاومتها الفعلية • على انه من الاوفق لنا ان يكون جنودنا في المقدمة لا الاحرار الفرنسيون اذا ما قررنا الزحف على سوريا ، ذلك لان تدخل هؤلاء سيثير الاستياء •• وفي الرابع من مائس ابلغنا الجنرال ويفل القرار التالي :-

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق . كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء لمحافظة نفط ايران عند الضرورة . »

لقد اصبح خط المواصلات الى تركيا عبر العراق ذا اهمية كبرى بسبب تفوق السلاح الجوي الالماني في بحر الجزائر . . ولولا ارسال قواتنا الى البصرة لاصبحت الجبائية كما هي الان ، تحت تأثير المحور . على اننا يجب ان نتوقع مقاومة في البصرة بدلا من الحصول على رأس حرس فيها دون مقاومة . لم يكن هنالك اي مجال لقبول توسط تركية في النزاع القائم ، كما لم يكن في مقدورنا الاذعان للعراقيين . اما ضمان سلامة مصر فكانت وما تزال نأثني في الدرجة الاولى من الاهمية ، وفي الوقت نفسه كان يستوجب علينا ان نعمل ما في طاقتنا لاتخاذ الجبائية ومراقبة خط انابيب البترول المستد الى البحر المتوسط .

بلغت امدادات الجزائر اوكلتك قبل العاشر من حزيران خمسة الوية بسعدهاتها الكاملة ، واشترط ان تهى البواخر اللازمة لنقلها ، الامر الذي سررنا له كثيرا . اما الجزائر ويقل فقد اذعن اخيرا بعد ان احتج ، ان قال في الخامس من مايس : —

« ان رسالتكم لاتأخذ واقع الحال بنظر الاعتبار الا الشيء القليل عليكم ان تواجهوا الحقائق . »

ذلك لانه كان يشك في مقدرة القوة التي يجمعها تفك الحصار عن الجبائية ، كما انه كان يشك ايضا في سمود الجبائية حتى وصول امداداته العسكرية في الثاني عشر من مايس . . فقال . .

« ان واجبي يملي علي ان احذركم باقى العبارات الممكنة . انني ارى ان استمرار القتال في العراق سيؤدى الى تهديد الدفاع عن فلسطين وعن مصر كثيرا ، وستكون التأثيرات السياسية لاحدود لها ،

دمر الذي يؤدي إلى اضطراب الأحوال الداخلية الذي يهدد فواعدها .
بعد أن بذلت خلال العام المنصرم جهودا جبارة لتحاشيه . لهذاكرر
اقتراحي بصورة جدية في أن تتوصلوا إلى تسوية عاجلة . »

ثم أوقف بنا جاء بالبرقية فبرقت إلى الجنرال ايسبي لمجلس أركان
الجيش في ٩ مارس ١٩٤١ مزيل : -

« ادرسوا برقية الجنرال ويفل والجنرال اوكلنك على الفور .
قدموا لي تقريرا قبل ظهر يوم في مجلس اليوم مع مراعاة التماس
التالية : -

اولا : - لماذا تعتبر القوة - موضوعة البحث - والتي يظهر أنها
كبيرة - غير كافية لمقاومة جيش العراق ؟ وما هو رأيكم بهذا ؟
تصوروا كيف يتعا فرقة الحيلة نوال هذه المدة في فلسطين دون أن
تؤسس لنا رقلا متحركا واحدا . »

ثانيا : - لماذا يجب أن نخذل الجنود في الحباية قبل ١٢ مارس ؟
إن التقارير الواردة تشير إلى أن خسارتهم كانت خسارة . وقد نجحت
قوات المشاة في حدى جولاتها الخارجية في الليلة الماضية ، كما أن
المدافع تتوقف عند ظهور مائراتنا في الجو . يجب على السلاح الجوي
أن يقوم بجهود كبيرة لمساعدة الحباية وتشجيعها . لابد من إرسال
تجندات من مشاة اضافيين بفرق لجو من مصر . يجب إصدار الاوامر
الصارمة إلى القائد هناك للمقاومة .

ثالثا : - كيف يمكن الوصول إلى تسوية بالمفاوضة كما يقترحها
الجنرال ويفل ؟ لنفرض أن العراقيين اسروا ، بتأثير من الاطمأن على أن نخلي
البصرة ، أو على امرار قواتنا بفرزات صغيرة عبر بلادهم إلى فلسطين
وتتركها تحت رحمتهم ؟ كان رأى القائد البحرى الأعلى في البصرة ، أن
التسليم والانخزال هناك معناها الكارثة ، وكان هذا أيضا هو رأى

حكومة الهند . انا قلق جدا لوضع الجنرال ويفل ، ويبدو انه بوغت من جانبيه الشرقي والغربي . . على انه بالرغم من عدد الرجال الكبير الذين كانوا تحت امرته . وعلى الرغم من التجهيزات التي كانت تصل اليه ، لكنه يبدو وكأنه بحاجة ماسة الى الاقنوج والسرايا . يبدو لي انه متعب جدا . ان عرض القائد العام في الهند حول امداد البصرة يستوجب الامعان .

بعد ان دعم رئيس اركان الجيش وجهة نظري ارسل مايلي : من رؤساء الاركان الى الجنرال ويفل والى من يهتبه الامر :-

درس مجلس الدفاع برقيتكم الصادرة بتاريخ امس . التسوية عن طريق المفاوضات لا يمكن التسليم بها الا اذا تنازل العراقيون وبدون اي ضمان ضد ما يمكن ان يخططه المحور للعراق . وحقيقة الوضع هي ان رشيد عالي كان في (قبضة) الالمان باستمرار وكان يتحين وقت مساعدتهم حتى يظهر حقيقته !! كان ائزال قواتنا في البصرة قد اضطره الى اعلان العداء قبل الاوان او قبل ان تكون دول المحور مستعدة لذلك ، الامر الذي اتاح لنا فرصة عظيمة لاعادة الوضع بالعمل الحازم ان لم تتأخر . بناء على ما تقدم فان رؤساء الاركان افهسوا مجلس الدفاع بانهم مستعدون لقبول مسؤولية ارسال القوات المذكورة في برقيتكم في اول فرصة سانحة . يوصي مجلس الدفاع بافهام وكيل قائد الجو ، سات ، بان المساعدة ستصله ، وفي الوقت نفسه يجب ابلاغه بان واجبه يقتضي عليه ان يدافع عن العبانية حتى النهاية ، وبشرط المحافظة على مصر يجب تقديم اكبر مساعدة جوية ممكنة للحركات العسكرية في العراق . »

بدات قطعات مدرسة السلاح الجوي في العبانية ، مع الطائرات القاصفة من طراز ولينكتون في الشعبية يرأس الخليج ، تهاجم الجنود العراقيين في تلك المنطقة ، فكانت النتيجة ان قذفوا المعسكر بمدافعهم

تساندهم طائراتهم التي استعملت القنابل والرشاشات فجرح او قتل حوالي الاربعين من رجالنا في ذلك اليوم ، ودمرت ٢٢ طائرة من سلاحنا الجوي . وعلى الرغم من صعوبة قيام طائرتنا من قواعدها بسبب شدة التصف العنيف فقد استمر طيارونا على الهجوم الامر الذي منع قيام مشة العدو بى هجوم اخر .

وهكذا استكت مدافعه بالتدريج . . وقد استطعنا في اليوم التالي ان نوجه قسا من سلاحنا الجوي لمباغنة طائرات السلاح الجوي العراقي في قواعدها . وفي ليلتي ٣ - ٤ مايس هاجمت قطعتنا الارضية في الجبائية مراكز العدو . وفي اليوم الخامس من مايس اي بعد مرور اربعة ايام على بداية الهجوم الجوي ، بدأ العدو بالانسحاب في تلك الليلة فتعقبناه واسرنا منه بعد اشتباك ناجح جدا ٤٠٠ اسير و ١٢ مدفعا و ٦٠ رشاشا و ١٠ سيارات مسلحة . كنا هاجم اربعون طائرة ، قمست من قاعدة الجبائية ، رتلا من الذابحة في طريقه لد القوة المعاربة فسرقت . وفي السابع من مايس كان نقصنا قد انتهى عن الجبائية .

كان المقومون قد استعملهم المساعدات الجوية من الطائرات المقاتلة التي وصلت من مصر . وقد قلل كافة الانفاق والنساء الانكليز الى البصرة بطريق الجو . وقد وصلت اخبار متأخرة من ان السلاح الجوي العراقي المكون من ستين طائرة قد دمر . .

من رئيس الوزارة الى وكيل قائد الجو سمارت

« عذلكم العظيم الصاب اعاد الاعتبار الى حد كبير . كلنا نراقب القتال العظيم الذي تقومون به . سنمت لكم كل المساعدات الممكنة : استمروا . »



من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل ٧ مايس ١٩٤١

« يبدو ان حالة الجبانية قد تحسنت الى حد كبير . ان الاستمرار في العمليات ضد العراقيين الآن سيقضي على الثورة قبل وصول الالمان ، اذ انه من الممكن ان يطيروا الى هناك على قاذفات القنابل الثقيلة الا ان هذه العملية سوف لن تجني الا شيئا نيبيا . ذلك لانها لن تعمل مدة طويلة . علينا ان نضعف الامكانية المعنوية لقدمهم بضربة قسمة .
اعتقد انه اذا ما اتجلى الموقف في الجبانية والربطة فسوف تحتل قواتنا بغداد ، او انها ستحقق نجاحا باهرا . سبعت اليكم برقيات اخرى بما يتعلق باثارة القبائل وعن سياسة الحكومة »



ورد الجنرال ويفل على رؤساء الاركان ما يلي :-

٨ مايس ١٩٤١

« اعتقد انكم تقدرون ، دون شك ، العمليات الجوية في العراق خلال الاشهر القليلة القادمة مع عدم وجود حالة سياسية ملائمة . ان القوات القادمة من الهند تستطيع محافظة البصرة ، الا انها : كما اعتقد ، لا تستطيع ان تتقدم الى الشمال الا اذا ضمن لها معاضدة السكان والقبائل معاضدة صحيحة . اما القطعات القادمة من فلسطين فيامانكها ان تجد الجبانية كما تستطيع قطع طريق بغداد لصد اي هجوم عليها ، الا انها لا تستطيع دخول بغداد بوجه المقاومة ، ولا المحافظة على نفسها فيها ايضا . لذلك فاني اؤيد الآن وجوب ايجاد حل سياسي بكل الطرق الممكنة اجتنابا لاي ورطة عسكرية خطيرة في منطقة غير حيوية . »
وبالرغم من اني كنت اقدر اخلاص الجنرال ويفل وجهوده ، فقد داومت على الضغط عليه ضغطا شديدا فكتب لي في ٩ مايس ١٩٤١ :

من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل

« درس مجلس الدفاع برقيتكم المؤرخة في ٨ مايس بخصوص العراق . ان معلوماتنا تشير الى ان رشيد عالي واصحابه في ضيق شديد . عليكم ان تقابلوهم بشدة مهد كلف الامر . يجب ان تتحرك القطعات التي سيتم تشكيلها في فلسطين كما اقترحت ، وان تقدم ذلك ان امكن ، وعليها ان تشتبك مع العدو بصورة فعالة سواء كان ذلك في الرملة او في الحايكة . عليكم ان تتفادوا من الوضع الى أقصى حدوده عند التحاقها بقوات الحايكة ، كما يجب ان لا ترددوا في محاولة دخول العراق حتى ولو بقوة صغيرة ، وان تخوضوا نفس المخاطر التي يجازف الالمان بها حتى تغنوا منها . »

لايسكن مفاوضة رشيد عالي الا اذا قبل الشروط التي عرضت عليه ببرقية رؤساء الاركان . هذه المداومات لا تجدى نفعا الان ، غير التأخير في الوقت الذي تصل فيه القوات الالمانية . لا تريد اية قوة برية تحولونها الى العراق اذا كانت تؤثر على موقعكم في المستقبل القريب في الصحراء الغربية . يجب على السلاح الجوي ان يعمل ما في وسعه لتغطية الموقفين . من المحتمل ان يتمتع (تيدر) عن تقديم المساعدات الجوية للعمليات الحربية في العراق في حالة اشتباكم فعليا او في حالة احتمال اشتباكم في هجوم على الصحراء الغربية . »

لقد حاولت اقناع الجنرال ويفل من اننا نعمل في حدود التزاماتنا اتالية لانجابه حركات واسعة النطاق في القريب العاجل . . فكتبت له : —

« لا حاجة للقلق الكثير على مستقبل العراق البعيد . المهم في الوقت الحاضر هو وجود حكومة صديقة لكم في بغداد ، والقضاء على قوات رشيد عالي باقصى الشدة . لا تريد ان تورط في الوقت الحاضر في التوسع والخروج عن نطاق البصرة الى اعالي النهر كما اننا لا تفكر في

الوقت الحاضر في احتلال الموصل وكركوك . نحن لا نهدف الى احداث تغيير في استقلال العراق . على اننا سبق واصدروا كافة التعليقات بدءا على ارائكم الشخصية في هذا الخصوص . والذي يهت في وقت الحاضر هو العمل واقصد بهذا تقديم القطعات المتجهة باسرع وقت ممكن لتحقيق اتصال مباشر بين بغداد وفلسطين . علينا ان نسبق الزمن قبل ان يبقنا اليه الالمان . كنا نؤمل ان تكون القطعات جاذرة للزحف في العاشر من الشهر الحالي ، وعلى ان تصل الى الجبانية في الثاني عشر منه عند احتلال صودها . هذا ما فعلته ، واكثر من ذلك ، اننا وانفقنا من ان هذه التواريخ قد اخذت بنظر الاعتبار ، ونكم متبدلون ما في وسعكم لتعجيل الحركات . »

لقد رد وقبل على النداءات المختلفة بكل شهامة في ١٣ مايس قائلا : « امرت كافة الدبابات لتسيره لالتحاق بقوت « كوت » لهاجمة العدو في منطقة السليم دون انتظار تاكر^(٣) على اني سأحاول ارسال مزيد من الجنود الى فلسطين ليتجهوا نحو العراق ، اذا ما طارت الامور في الصحراء الغربية سيرا حسنا . وسنحارب تصفية المسألة العراقية المرهقة باسرع وقت . اننا عمل ما في وسعي لتقوية كريت ضد الهجوم المحدث . في عصر هذا اليوم بحث قضية سوريا مع كاترو . »

بدأت قوافل الدبابات في هذا الوقت تقلد لاسكندرية بسلا ، فاختبرت عندي امال كبيرة وكثيرة عن نتائج حسنة في كريت . وفي الصحراء الغربية وسوريا . بعد ان ختلص الخطوط واشتبك في معارك متييزة .



(٣) تاكر : اي « التمر » كلمة السر التي اطلقت على قوافل الاسلحة التي كانت تشحن عبر البحر الابيض المتوسط .

من رئيس الوزراء الى الجنرال اوكلنك

١٤ مايس ١٩٤١

« لقد سررت كثيرا لذهابك الى البصرة والاجتماع بويقل • سيخبرك عن - تاكر - و - سكوجر - (٤) ان انتصارنا في ليبيا سيفير كافة الاعتبارات في العراق سواء كان من وجهة نظرنا ام وجهة نظر الالمان نحن شاكرين لك جهودك القوية التي بذلتها في البصرة ، وان القوة الهندية التي حققت لنا هناك من تقدم ستحقق لنا النتائج الحسنة ، غير اننا ، لا نفكر ، في الوقت الحاضر ، بالقيام باي زحف نحو بغداد ، الا بقطعات قليلة على ان يجرى ذلك في الوقت المناسب • كما اننا لا نفكر في احتلال كركوك ولا في استرداد الموصل بالقوة ، لا لايمكن بحث هذا الموضوع الا بعد ان نرى ما سيكون من امر - تاكر - و - سكوجر - • لهذا يجب علينا ، في الوقت الحاضر ، ان نحاول تشكيل حكومة صديقة موالية في بغداد ، وانشاء رأس جسر واسع في البصرة • هذا وانما لا نحاول السيطرة على سوريا في الوقت الحاضر بالرغم من امكانية العمل للقوات الفرنسية الحرة الموجودة هناك • ان اندحار الالمان في ليبيا هو اهم هدف عندنا ، اذ لايمكن التفكير في مشاريع ابعد واوسع الا اذا حققنا هذا الهدف • • وعندها كل شيء سهون من اجل ذلك • »

يجب علينا ان تنهى قصة العراق قبل ان تتعرض الى اصطدمات دموية اخطر في - كريت - بالرغم من كونها ليست خطيرة جدا • !

وصلت ملاحق القطعات القادمة من فلسطين في ١٨ مايس وكانت مؤلفة من لواء مصفح وقد جاء لاعادة الكرة والهجوم على العدو الذي كان يسيطر على القلوجة • الا انه ظهر ان العراقيين لم يكونوا اعداءنا

(٤) سكوجر - الاصطلاح السري لقوات الدفاع عن كريت •

الوحيدين ، فقد تمركزت في ١٣ مايس ببنطار الموصل اول قوة جوية
 المانية . فكان لزاما على سلاحنا الجوي مهاجمتها والحيولة دون تموينها
 الذي كان يتم بالقطار من سورية . وفي يوم ١٩ مايس بدأ هجوم رتل
 الحياينة وقواتها البرية على القلوجة . واضطرت ان ترسل ارتالا
 صغيرة على جسر عائم الى شمال المدينة لقطع خط الرجعة على المدافعين
 بسبب الفيضان . كما انزلت قوات اخرى من المظليين لسد الطريق الى
 بغداد ، وكان الغرض من هذه العملية ، والقصف الجوي اما استسلام
 العدو ، او ان يتشتت ، وكانت تقدر قوته بلواء . واخيرا اضطررنا الى
 القيام بهجوم ارضي ، فصدرت الاوامر الى قوة صغيرة على الضفة
 الغربية كانت مهمتها منع تخريب الجسر الحيوي ، فافتحت خط النار
 وادت مهمتها دون ان تكبد خسارة ، وانحسب العدو واسرنا منه ٣٠٠
 اسير . وبعد ثلاثة ايام قام بهجوم معاكس الامر الذي اعاق تقدمنا .

مرت بضعة ايام في تعبئة قطعاننا استعدادا للهجوم الاخير على بغداد
 وخلال هذه الفترة استطاع سلاحنا الجوي من تدمير القوة الجوية
 الالمانية المراقبة في مطارات العراق الشمالية . ظهر سرب من المقاتلات
 الايطالية الا انه لم يوفق في شيء . هبط في بغداد الضابط الطيار
 الالماني وهو ابن القيلد مارشال بلوميرج الذي عين للاشراف على
 العمليات الجوية للمحور في العراق . هبط وقد اصيبت رأسه برصاصة
 من قبل حلفائه خطأ . وقد خلفه الجنرال فليسي الذي هبط سالما ولو انه
 لم يوفق في شيء . وعندما اصدر هتلر اوامره الصارمة له بتاريخ ٢٣
 مايس جاء في نفس اليوم الذي دثر فيه كل أمل لتدخل المحور .

● ●
 من تعليمات هتلر رقم ٣٠ - الشرق الاوسط - القيادة العامة -

٢٣ مايس ١٩٤١ :

« ان حركة السرب التحريرية في الشرق الاوسط تعتبر حليفنا
 الطبيعية ضد بريطانيا . وعليه فأذن اندلاع الثورة في العراق له

اهميته الخاصة . ان ثورة من هذا النوع ستسد عبر الحدود العراقية لتوازر الجيوش المعادية لانكلترا في الشرق الاوسط فتشغل خطوط المواصلات الانكليزية وتعرقل القوات البريطانية وبواخرها فتؤثر على الميادين الحربية الاخرى . ولهذا قررت دعم العمليات الحربية في الشرق الاوسط وتوسيعها وتقديم المساعدة للعراق . اما الامكانيات في تحطيم بريطانيا بصورة نهائية بين منطقتي الخليج غربي والبحر المتوسط الى شن هجوم ضد قتال السويس فامر مايزال بيد الاله ! »

بدأ الزحف على بغداد في ليلة ٢٧ مايس وكان تقدم بطيئاً بسبب الفيضان الكبير مع نصف الجسور القائمة على مجاوى مياه الري . حتى بلغت ملائح قواتنا ضواحي بغداد يوم ٣٠ مايس ١٩٤١ ، وهو نفس اليوم الذي هرب فيه رشيد عالي وعونه الى ايران يرافقه عدد اخر من رجال الشر . . والوزيران المفوضان الالمان والايصابلي ومقتى القدس السابق . وفي اليوم التالي - ٣١ مايس - وقعت شروط الهدنة ، واعيد الوصي الى مركزه ، واقامت حكومة جديدة فاحتلت قواتنا المواقع انحصاسة في المملكة ، البرية منها وجوية . وهكذا اجبعت مشاريع الالمان لاشتغال نار الثورة في العراق والسيطرة على هذه المنطقة التاسعة بشن بعض . ففي ١٨ نيسان تم ازال لواء هندي في انبصرة في الوقت المناسب تماماً فاجبر رشيد عالي على القيام بحركته قبل ان يحين اوانها . وحتى هذا الوقت ، كنا في سباق بين قواتنا القليلة وبين الزمن ! والفصل الاول لاتصارنا يعود ولاشك الى قواتنا المدافعة في الحباينة .

كان لدى الالمان قوات من المظليين والجنود الذين لو قدر قتلهم جوا لاستطاعوا ان يحصلوا على سوريا والعراق وايران بحقولها النفطية الثينة ، بل وكان مستطاعاً ان تمتد يد هتلر الى ابعد من هذا ، فتصل الى الهند وتحبي اليابان . . . الا انه فضل ، كما سنرى فيما بعد ،

استخدام خيرة تشكيلاته الجوية وارهاقها في اتجاهات اخرى .
كثيرا ما نسمع ان الخبراء العسكريين في الثنون الحربية يعطون
الاسبقية للمعارك الحاسمة . وفي هذا الشيء الكثير من الصواب
والحكمة الا ان هذا المبدأ في حالة الحرب - كغيره من المبادئ - يمليه
الواقع والظرف الخاص ، والا لاصبحت الحرب امرا هينا يمكن مراجعته
في الكتب . لا ان يكون فنا من الفنون يعتمد على قواعد موضوعية
ولا يعتمد على تقدير الاحوال المتغيرة فيأتي بالنتائج الموافقة لها .

لقد قدر لهتلر ان ينال جائزة عظيمة في الشرق الاوسط بشن بغسه
ثم فقدها . اما نحن في بريطانيا ، فبالرغم من الضيق الشديد ، فقد
تسكنا من دفع ضرر دائم وبعيد المدى بقوات شليلة .

يجب ان نتذكر ان ثورة العراق كانت قطعاً صغيراً من قطاعات
الشرق الاوسط الشاسعة والتي غمرت الجبال ويقل من جميع المرافق
في وقت واحد ، والتي كانت تشل هجوم الانسان على - كريت -
وخططنا لمهاجمة رومل في الصحراء الغربية ، والعمليات الحربية على
الحبشة وارثيريا ، والضرورة القصوى لطرد الالمان من سوريا . وكانت
لندن تنظر الى معارك البحر المتوسط بالدرجة الثانية من حيث الاهمية
والخطورة قياساً الى مشكلتنا العالمية ، وهي مشكلة خطر الغزو وحرب
الفوحيات وزوارق الطوربيد ، وموقف اليابان . هذه كلها كانت امور
مستحكة . ولم يكن في استطاعتنا التطلع على هذه المشاكل والصعاب
الا بفضل قوة وتكاتف جهاز وزارة الحربية وانسجامه والاحترام المتبادل
بين اعضائه . الى التوفيق بين وجهات نظر الزعماء السياسيين
والعسكريين والطريقة الهادئة التي كانت تدير عليها ماكنتنا الحربية بكل
هدوء ونظام .

ان القارىء يشعر بالتوتر الذي نشأ بين وزارة الحربية البريطانية
ومجلس رؤساء الاركان من جهة وبين قائدهم الاعلى في القاهرة الذي
كان يقاوم بكل شجاعة رغم ارهاقه من جهة اخرى .

لقد تمركزت الصلاحيات هنا في « الوايث هول » حيث كت أراسها
وقد تحكمت برأي الرجل فأخذوا الامور من يده وتحملوا المسئوليات
انفسهم فاصدروا الاوامر القاطمة لاسعاف الجانية ورفض كل فكرة
ترمى الى مفاوضة رشيد عالي وقبول توسط تركيا كما ذكرنا • وتكملت
النتائج بالنجاح السريع الناجز •

والواقع ، وان لم يكن هناك اشد الناس ابتهاجا من الجنرال ويفل
بهذا النصر ، فانه لايمكن ان يمر هذا الحادث دون ان يترك تأثيرا في
نفسه وفي نفوسنا نحن ايضا •

ولاشك فان ما قام به الجنرال اوكلتك بارساله الفرقة الهندية الى
البصرة بموافقة نائب الملك بناء على رغبتنا ، واستعداده لارسال امدادات
اخرى غيرها كان لهما الفضل في الفات نظرنا الى الفكرة الناجحة ••
وقوة شخصيته التي ما زالت فتية يافعة حيث ستظهر نتائجها واثارها في
احداث الحرب •• »

محتويات الكتاب

تقدمة

نداء الكيلاني الى الشعب

الفصل الاول :

التزامات العراق وبريطانيا

تمهيد :

اولا - التزامات العراق

ا - منح بريطانيا موقعين لتأسيس قاعدتين جويتين .

ب - تقديم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في حالة

دخول بريطانيا الحرب .

ج - حراسة الوحدات الجوية البريطانية بقوات عراقية

نبذة عن تطور قضية حرس المطارات

د - تسهيل مرور القوات البريطانية .

ثانيا - التزامات بريطانية .

ثالثا - موقف الطرفين من التزاماتهما .

الفصل الثاني :

الاسباب المباشرة للاعتداء البريطاني

الفصل الثالث :

- ما جاء في المخابرات الرسمية بين وزارة الخارجية العراقية
والسفارة البريطانية حول تطور الحوادث .
مرور القوات البريطانية عبر العراق .
القائد البريطاني في الحجازية يبادر بإطلاق النار .

الفصل الرابع :

تصرفات اخرى مقصودة

- أولا - خرق المعاهدة بإرسال قوات الى سن اللبان .
- ثانيا - مخالفة المعاهدة واحكام القوانين العراقية .
- ثالثا - قضايا الاسلحة والعتاد .
- رابعا - حركات الطيارات البريطانية في العراق .
- خامسا - تصرفات ضبط الاستخبارات .
- سادسا - قيام القوات البريطانية بتصرفات مشيرة .
- سابعا - ضغط الإنكليز على العراق في قطع العلاقات مع ألمانيا .
- موقف الحكومة العراقية من هذه التصرفات .

الفصل الخامس :

- نتائج تدخل الإنكليز في شؤون البلاد الداخلية .
- تأثير الإنكليز في مخالفة الامير عبدالاله واجبات الوصاية .
- حكومة الدفاع الوطني .
- عزل الامير عبدالاله وانتخاب الشريف شرف وصيا .
- استقرار الوضع .
- اعترافات بريطانيا بسوء نيتها تجاه العراق .
- منشور كورنوالس دليل اخر على نية الإنكليز .

— انتهى —

ملاحق الكتاب :

- معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى .
- ملحق .
- الاتفاقية المالية .
- آراء في المعاهدة العراقية — الإنكليزية لسنة ١٩٣٠
- الكتاب السرى الخاص بحرس المطارات .
- تنفيذ حكم الاعدام بقيادة ثورة العراق .
- « الرصافي » العقائد بمجد الشهداء في « الافول المشرق » .
- مذكرات تشرشل عن الحرب العراقية — الإنكليزية .

انتهى طبع هذا الكتاب في ١٤٨٠-٦٦



دكتور عبد الحليم النجار



مؤيد سحر



مؤيد سحر



مؤيد سحر



مؤيد سحر

باني حبار

..واليوم اذ تفرض علينا كل هذه الاخطار
 المهددة بالكيان العربي ضرورة الاستنارة
 بتجارينا الثورية المقدمة، وتلمي علينا
 اوضاعنا القومية الخاصة اهمية التزود
 بمعطيات المعارك الثورية الفاصلة لتجاوز
 اسباب التوزع والفرقة، ولاحلال التفاهم
 والاندماج بين قوى التقدم ذات المصلحة
 التاريخية في قهر الاستعمار وعملائه
 ومخططاتهما . . تبدو الحاجة ماسة الى نشر
 وقائع واحداث وحقائق ثورة مايس
 التحررية التي احتواها بكل تجرد
 واخلاص « الكتاب الأبيض » .

السهروردي